الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٧٥**

الجمعة، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد راهمينغ (جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال

الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان القصير التالي باسم رئيس الجمعية العامة، بيتر طومسون، الذي، لا يمكنه للأسف، الحضور هنا اليوم بسبب التزامات فيما بين الدول.

ومنذ آخر اجتماع للجمعية العامة بشأن هذا البند الحاسم، كان هناك تدفق مستمر للمهاجرين غير النظاميين الذين يسعون لعبور البحر الأبيض المتوسط. وقد شارك الآلاف في تلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر، ولقي المئات حتفهم محاولين القيام بذلك. واستمرت بلا هوادة الدوافع التي جعلت هؤلاء الناس يفرون من ديارهم وأوطانهم، مع سعي الأشخاص اليائسين إلى إيجاد ملاذ من آفات الصراع والاضطهاد والفقر. والواقع أن الهجمات العشوائية ضد المدنيين، على غرار التقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في وقت سابق من هذا الأسبوع، تذكّرنا جميعا بمناخ الخوف الذي يسعى الناس للهرب منه.

وفي هذا السياق، تعتبر مثل هذه المناقشات، التي تسعى إلى تعزيز الوعي العالمي بالمآسي التي تتكشف في حوض البحر الأبيض المتوسط، أساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أنوه بقيادة تركيا في عرض هذا البند من جدول الأعمال على الجمعية العامة.

إن هذا البند من جدول الأعمال، هو الذي أدى إلى إطلاق عملية حكومية دولية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي أفضت إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اتفقت الدول الأعضاء من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

خلاله على صياغة الاتفاق العالمي للاجئين، وكذلك وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وباعتماد الجمعية العامة أمس قرارا بشأن الطرائق (القرار ٢٨٠/٧١) لتوجيه عملية الهجرة، ستشرع الدول الأعضاء قريبا في إجراء مشاورات تفضي إلى اعتماد الاتفاق العالمي في عام ٢٠١٨.

وإذ نبدأ هذه العملية، فإنني أشجع الوفود على أن تتذكر سبب قيامنا بهذه العملية؛ والتفكير في الشعب السوري وغيره؛ وتذكر الأحداث المأساوية التي دفعت الكثيرين إلى الفرار؛ وفهم الآثار المترتبة على البلدان المجاورة، التي تحملت الكثير من المسؤولية؛ ومن ثم، إضفاء روح الإنسانية والتضامن على المشاورات، وقبل كل شيء، احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين.

وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، لكي تدلي ببيان باسم الأمين العام.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. ويشرفني أن أحضر هنا بالنيابة عن الأمين العام، الذي أمضى، كما يعلم الأعضاء، عقدا من الزمان على الخطوط الأمامية لأزمة اللاجئين العالمية. وخلال الأسبوع الماضي فقط، إجتمع مع اللاجئين السوريين في الأردن والعراق، حيث لم يدع فحسب المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه الإنساني، بل أيضا إلى ضمان إتاحة المزيد من الفرص للاجئين.

وأظهرت الجمعية العامة اهتماما عالميا محمودا بهذه المسألة خلال اجتماعها الرفيع المستوى الذي عقدته في أواخر عام ٢٠١٥. وللأسف، إستمرت منذ ذلك الحين، معاناة ملايين الأشخاص النازحين. وظل عشرات الملايين من النساء والرجال والأطفال مشردين. وأجبروا على المخاطرة بحياتهم لعبور البحر الأبيض المتوسط، والهروب من أعمال العنف والتخويف والتمييز. وغالبا ما يسلك اللاجئون والمهاجرون نفس الطرق التي تواجه نفس المخاطر والمعاناة ونفس انتهاكات حقوق الإنسان.

وتستمر المآسي والخسائر في الأرواح يوما بعد يوم. ونشعر بالأسى إزاء معاناة الشعب السوري، مع دخول الحرب الآن عامها السابع. وقد فرّ ما يناهز ١١ مليون سوري من بلدهم. وظل ٦ ملايين مشردين داخل سورية. وفقد الملايين أرواحهم وأحباءهم كما أنهم فقدوا الأمل. إن المعاناة هائلة، ولكن هناك أيضا مؤشرات على الإنسانية والتضامن.

إن تركيا ولبنان والأردن تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة. واتخذت مجتمعاتها المحلية تدابير استثنائية لتقديم المساعدة والحماية لمئات آلاف اللاجئين. كما شهدنا انفتاحا في أجزاء أخرى من العالم. ويشكل ذلك بصيصا من الأمل في بيئة تعزّز فيها خطاب كره الأجانب والسياسات التقييدية التي تؤجج أعمال العنف والتمييز ضد اللاجئين والمهاجرين.

(تكلمت بالفرنسية)

وبوصفنا ممثلين للمجتمع الدولي، يجب أن ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف أو التمييز. ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى فهم سبب تحويل الفئات الضعيفة إلى كبش فداء، وعلينا أن نسعى لمكافحة سبب هذه الظاهرة. وعندما يستقر معظم اللاجئين والمهاجرين، فليس لديهم تقريبا أي شيء، وتصبح الحالة أسوأ عند وصولهم إلى وجهتهم. ولئن كانوا فقراء من الناحية المادية، كثيرا ما ننسى أن اللاجئين والمهاجرين يعوضون ذلك إلى حد كبير بطاقتهم وذكائهم وقدراتهم وثقافتهم. ومن مسؤليتنا جميعا الإشادة بإسهامات اللاجئين والمهاجرين في مجتمعاتنا وتشجيع المواطنين في بلداننا على اعتماد وتعزيز قيمنا المشتركة المتمثلة في التسامح واحترام الكرامة الإنسانية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وهذا هو السبب في اضطلاع الأمم المتحدة بحملتنا ”معا“، من أجل كفالة الاحترام والسلامة والكرامة لأولئك الذين يغادرون وطنهم بحثا عن مستقبل أفضل. ومعا يمكننا أن تتكاتف في محاولة لتغيير الخطاب والمواقف السلبية تجاه اللاجئين والمهاجرين.

وتوجد حملة ”معا“ في صميم مهمة الأمم المتحدة، والحكومات هي صاحبة المصلحة الحقيقية فيها. وأطلب من الأعضاء تعزيز هذه المبادرة لكي نتمكن من تجاوز الخطاب المنقسم بشأن اللاجئين والمهاجرين واعتماد سياسات شجاعة لضمان سلامة وأمن مواطنينا بدون المساس بالتراحم والتعاطف. وكما قال الأمين العام: ”لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك بمفرده، وما من بلد يمكن أن يرفض القيام بدوره“.

وقد بدأت الدول الأعضاء مسارا طموحا في اتجاه اعتماد اتفاقين عالميين، في ٢٠١٨، أحدهما بشأن اللاجئين، ويتعلق الآخر بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويشكل هذا الالتزام أفضل فرصة لتحسين حياة الملايين من النازحين.

(تكلمت بالإسبانية)

إن منظومة الأمم المتحدة ككل على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في هذه العملية التاريخية حتى يمكننا أن نتحرك صوب عالم يكون فيه تنقل الإنسان اختياريا، وليس شرطا للبقاء، وحيث يجري تقاسم المسؤولية بين البلدان والمجتمعات المحلية، التي يمكن فيها للأشخاص العيش بأمن وكرامة. ولا يمكن لجهودنا الجماعية التركيز فقط على أعراض الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين. ويجب علينا أيضا معالجة الأسباب الكامنة التي تجبر الكثير من الناس على النزوح والمخاطرة بأن ينتهي بهم الأمر في ظروف أكثر خطورة. وتشكل الوقاية أولويتنا القصوى. ومن أجل الوفاء بوعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يجب فقط إنهاء النزاع، بل يجب أيضا منع نشوب النزاعات ودعم السلام.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويجب أن نستثمر في الشمول والتماسك، وتحديد أولويات التنمية، وحماية حقوق الإنسان وتمكين جميع الناس من الاستفادة من كامل طاقاتهم. وتلك هي مسؤوليتنا المشتركة. إنها تتطلب ربط جهود الوساطة والسلام والأمن بالاستثمار في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

عندما نحمي حقوق الإنسان وندافع عن كرامة الإنسان، فإننا نمكن الناس من أن تزدهر حيثما وجدوا. ويمكن أن يساعدوا في بناء مستقبل يسوده السلام والتنمية المستدامة. فلنساعد على تهيئة فرص أينما يعيش اللاجئون والمهاجرون، حتى لا يشعروا بأنهم مضطرين إلى القيام برحلات خطرة إلى مناطق أخرى. ولنتمسك بالحق في اللجوء وعدم الإعادة القسرية، ولنكافح الكراهية والعنصرية وكره الأجانب، مع الالتزام بالتسامح والشمول والإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام على بيانها.

وكما أعلن رئيس الجمعية العامة في رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعتزم، في هذه المرحلة من الجلسة وقبل الاستماع إلى الدول الأعضاء في المناقشة، أن أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة. لعل الأعضاء يتذكرون القرار ٤/٤٧، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن مشاركة المنظمة الدولية للهجرة في دورات وأعمال الجمعية العامة، والقرار ٢٩٦/٧٠، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ومن دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة

المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة للإدلاء ببيان في هذه المرحلة من الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد نور (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بإثارة النقاط التالية. النقطة الأولى هي أن تشرد السكان على الصعيد العالمي هو الآن عند أعلى مستوياته. ونسبة إسهام سورية ومنطقتها في تلك الفئة هي إحدى أعلى النسب. إن مآسي المشردين واللاجئين والمهاجرين مفجعة وتدعو إلى الاهتمام والعمل العاجلين إذا أردنا التخفيف من معاناتهم الإنسانية. لم يعد من الممكن تحمل التكلفة البشرية، وينبغي أن تشكل مصدر قلق لنا جميعا.

ثانيا، لا يزال البحر الأبيض المتوسط في طليعة التحركات الكبيرة للاجئين وحركات الهجرة الكبيرة. فقد بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا، في العام ٢٠١٥، أكثر من مليون، وقد بلغنا مرحلة فاصلة. وأعقبهم ٣٦٥ ٠٠٠ إضافيين في العام ٢٠١٦، وقد وصل حتى الآن، في هذه السنة بنهاية آذار/مارس، أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص إلى أوروبا. إن كل ذلك لا يضيف فقط لأعدادهم الكبيرة أصلا، بل الأهم من ذلك، أنه يضيف إلى تعقيد وأثر الهجرة غير النظامية في المنطقة وفي أماكن أخرى من العالم.

ثالثا، إن التنقل البشري عموما، والهجرة غير النظامية، على وجه الخصوص، من بين أقل التحركات السكانية ظهورا ويصعب قياسها كميا. ومن أهم مؤشراتها الموثوقة عدد الأشخاص المقبوض عليهم على الحدود الدولية. ويتمثل قصور تلك المنهجية في أنها تنبؤنا كثيرا عن الأعداد ولكن ليس بالكثير عن الضعف المتزايد للناس، ولا سيما النساء والأطفال. لقد كان خُمس الذين وصلوا إلى أوروبا في عام ٢٠١٥ من الأطفال، وزادت نسبتهم في ٢٠١٦ إلى ٣٧ في المائة، الكثير منهم من القصر غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، فإن الهجرة عموما وفي الغالب الأعم ظاهرة إيجابية، وقد اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون لبلدانهم الأصلية وللبلدان المضيفة على حد سواء، وكذلك بحقيقة أن الهجرة واقع إنساني له بالغ الأهمية للتنمية. وتدعو الغاية ١٠,٧ من أهداف التنمية المستدامة الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، إلى وضع سياسات هجرة حسنة التخطيط لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة، ونحن على استعداد للعمل مع الحكومات من أجل إدماج الهجرة في عملياتها الإنمائية الوطنية.

لقد كان الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فرصة فريدة للدول الأعضاء للعمل معا لمعالجة الظروف التي تنشئ أو تفاقم التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وقد فتح آفاقا جديدة في التوصل إلى سبل للتعامل مع الهجرة بمزيد من التعاون. وكما تبدو الأمور الآن، فإن العمليات قد بدأت فعلا من أجل وضع اتفاق عالمي من أجل تقاسم المسؤولية عن اللاجئين واتفاق بشأن الهجرة العالمية، ليتم التوصل إليهما بحلول عام ٢٠١٨. وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الميسرين المشاركين لطرائق اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على إعادة تعيينهما، والسيدة لويز أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية، على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر الاتفاق العالمي.

وعلى صعيد أقل إيجابية، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أنه على الرغم من كل جهود المجتمع الدولي، فإن الاتجار

بالبشر لا يزال يشكل مشكلة عالمية تؤثر على العديد من مناطق العالم، بما في ذلك البلدان التي تمر بأزمات، حيث نحث الجهات الفاعلة الإنسانية على إعطاء الأولوية للمسألة، ولا سيما لمنع حدوثها، ومواجهتها مبكرا في عملية الاستجابة الإنسانية وليس لاحقا. كما ندعو المانحين إلى معاملة مكافحة الاتجار بالبشر بوصفها تدبيرا لإنقاذ الحياة يستأهل التمويل كحالة طوارئ، وندعو الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية إلى العمل معا من أجل التصدي للاتجار بالبشر قبل وأثناء وبعد ظهور الأزمة.

وختاما، أؤكد على دعم المنظمة الدولية للهجرة لحملة ”معا“ التي أطلقها الأمين العام، والتي انخرطنا ونساهم فيها بالفعل بنشاط. كما إننا مستعدون للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل إنهاء جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين واللاجئين، وللعمل معا لتغيير خطاب الهجرة الحالي الضار إلى خطاب أكثر إيجابية وتسامحا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن رئيس الجمعية العامة في رسالته المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعتزم الآن أن أعطي الكلمة للسيد فولكر تورك، المفوض السامي المساعد للحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ومن دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة المفوض السامي المساعد للحماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للمفوض السامي المساعد للحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

السيد تورك (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على منح مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فرصة مخاطبة الجمعية العامة اليوم بشأن مسألة واضح أنها قريبة جدا من قلوبنا. وكذلك فإننا ممتنون لحكومة تركيا على اقتراح هذا البند من جدول الأعمال في عام ٢٠١٥ – وينبغي لنا أن نقول – على قيامها باستضافة ملايين اللاجئين بسخاء منذ عقود، ولا سيما حوالي الـ ٣ ملايين من اللاجئين السوريين الذين ظلت تؤويهم خلال العامين الماضيين.

إن البحر الأبيض المتوسط رمز على العديد من الجبهات.

فهو يربط بين ثلاث قارات وقد كان، منذ العصور القديمة، مهدا للحضارات والديانات العالمية. وسهلت الهجرات عبر مياهه التبادلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي مكنت العديد من الحضارات من الازدهار. وبهذا المعنى، يمكن أن يُعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد رموز التراث المشترك للإنسانية.

وفي نفس الوقت، أصبح البحر الأبيض المتوسط في الآونة الأخيرة رمزاً لنوع آخر من حركة البشر – النزوح القسري. فهو يجسّد الآمال والخسائر المصاحبة للفرار والتنقل البشري ونزوح المرء من مجتمعه والبحث عن السلامة عبر الحدود وحتى عبر البحار. إن ما يربو على مليون لاجئ قد عبروا البحر المتوسط في عام ٢٠١٥ وحده. وأتى معظمهم من الجمهورية العربية السورية، حيث بات ما يقرب من نصف السكان نازحين الآن. وعلى الرغم من انخفاض عدد الوافدين إلى أوروبا في العام الماضي بنحو الثلثين عموماً، ما زال الناس – سواء المهاجرين أو اللاجئين – يعبرون البحر ويموتون بصورة مأساوية في العملية. وفي العام الماضي، تجاوز عدد من لقوا حتفهم أثناء العبور – أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص – عددهم خلال عام ٢٠١٥ في ذروة الحراك البشري.

ومن الضروري أن نعمل للتصدي للحديث عن أزمة لا يمكن السيطرة عليها وخطاب الانعزالية وأن نعيد صياغة فهمنا للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن نُثبت

أنه يمكن معالجة هذا الحراك البشري بوضع النظم السليمة والاستعداد للتعاون. وفي هذا الصدد، يشكّل البحر المتوسط أيضاً رمزاً لإمكانيات العمل والمسؤولية الجماعيين – أي التشاطر في مواجهة تحديات التنقلات المختلطة والتحديات الخاصة الناجمة عن النزوح القسري.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، قدمت مفوضية اللاجئين، في سياق المناقشات الجارية في أوروبا، عدداً من المقترحات الرامية إلى المساهمة في إعادة بناء الثقة عن طريق تحسين الإدارة والشراكة والتضامن. وهذا التعاون ضروري ليس في أوروبا فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وعلى الصعيد العالمي. وقد تم الإقرار بذلك والإشارة إليه بالفعل عدة مرات. وجرى الاعتراف به في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي الواقع، يمثل إعلان نيويورك منعطفاً هاماً في تفكيرنا الجماعي، إذ يشجعنا على الانتقال من النظر إلى التنقلات البشرية الكبيرة بوصفها أزمة إلى قبول النزوح على أنه واقع عالمنا اليوم وباعتباره ظاهرة يمكننا ويجب علينا معالجتها بحكمة واتزان.

وفي ظل هذه الخلفية، وبناء على إعلان نيويورك، ربما يكون الوقت قد حان لاستكشاف آفاق وضع نهج إقليمي شامل إزاء حالة المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما تدعو إليه الحاجة بشكل خاص لوسط البحر الأبيض المتوسط، حيث يزيد عدد الوافدين الآن بوضوح على عددهم في هذا الوقت من العام الماضي. ونعلم أيضاً أن التحركات البشرية ذات طابع مختلط. إن ٧٣ في المائة من الوافدين إلى أوروبا في عام ٢٠١٧ قد عبروا من مسار وسط البحر الأبيض المتوسط. وبالفعل، وصل أكثر من ٠٠٠ ٣١ من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا بحراً خلال الربع الأول من هذا العام – وهو رقم أعلى بكثير مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وتدلّ الحالة في وسط البحر الأبيض المتوسط على أهمية ضمان أن يتمكن اللاجئون من متابعة حياتهم أينما كانوا، أو أن يجدوا مسارات بديلة آمنة تتيح لهم الدخول، بحيث لا يجدون أنفسهم مضطرين للمخاطرة بحياتهم للوصول إلى بر الأمان في أماكن أخرى. كما تبيّن الحالة سبب ضرورة وجود مسارات آمنة ومنتظمة، مثل إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية وجمع شمل الأسر، وكذلك بناء حياة كريمة في بلدان خارج المنطقة المتاخمة لبلدانهم. والأمر يستلزم اتباع نهج إقليمي لتحقيق تلك الأهداف. وسيتطلب ذلك مشاركة البلدان المضيفة وبلدان العبور وبلدان المقصد على جانبي البحر الأبيض المتوسط. ومن شأن ذلك أيضاً تحقيق الاستفادة من عدد من العناصر الواردة في إعلان نيويورك.

وهناك حاجة إلى تحقيق استقرار الأوضاع في البلدان التي يلوذ اللاجئون بحمايتها أولاً أو التي يمرون عبرها. وينبغي، على سبيل المثال، معالجة الاستقرار والحالة الأمنية في ليبيا على سبيل الاستعجال. وقد أبلغ اللاجئون والمهاجرون عن تعرضهم للخطف أو الاحتجاز أو الاستغلال أو البيع إلى الشبكات الإجرامية قبل تهريبهم عبر وسط البحر الأبيض المتوسط. لذا، فإن قدرات الاستقبال أمر في غاية الأهمية، وكذلك إيجاد بدائل للاحتجاز.

فاللاجئون يحتاجون أيضاً إلى الاستفادة من الوصول إلى نظم اللجوء القائمة بوظائفها في كل مكان. فهم سيضطرون، في غياب السلامة أو عدم إمكانية الحصول على الحقوق الأساسية أو تسوية وضعهم، لمواصلة رحلتهم إلى بلدان أخرى. ونحن بحاجة أيضاً إلى ضمان حصولهم على التعليم – وهو أحد الدوافع الرئيسية وراء الاستمرار في التحرّك – لكي يتمكنوا من إعالة أنفسهم ومتابعة حياتهم.

ويحتاج العديد من البلدان المضيفة في منطقة حوض البحر المتوسط – وبخاصة في الشرق الأوسط، حيث يوجد معظم

اللاجئين – إلى الدعم المتواصل. ومن خلال المساعدة المالية الأنسب من حيث التوقيت وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، على نحو ما بينه في هذا الأسبوع مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في التأكد من إمكانية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

وأخيراً، يمكن أن تؤدي جميع الدول على جانبي البحر الأبيض المتوسط دوراً في تفعيل آلية إقليمية للبحث والإنقاذ، والتي تشمل تقاسم المسؤوليات في مجال نشر السفن، فضلاً عن الالتزام باستقبال الأفراد الذين يجري إنقاذهم. وثمة فرص لصياغة هذه الترتيبات بحيث توزّع المسؤوليات الدولية بشكل أكثر إنصافاً. فعلى سبيل المثال، عندما تملك بلدان الرسوّ قدرات استقبال محدودة بقدر أكبر، يمكن أن نتوخى وضع ترتيبات مبتكرة للإقامة المؤقتة وإعادة التوطين المحتملة للاجئين الذين ترسو بهم السفن، لا سيما أولئك الذين هم الأكثر عرضة للخطر، فضلاً عن المساعدة في العودة الطوعية للمهاجرين.

في الختام، يجب ألا يكون البحر المتوسط رمزاً فحسب للعالم المعقد الذي نعيش فيه بما يشهده من نزاع وعنف وتشرد. إنه يجب أن يكون أيضا بارقة أمل لنوع مختلف من المشاركة – مشاركة متجذرة في شعور عميق بالمسؤولية تجاه بعضنا بعضاً ومرتكزة على روح من التعاطف والقيم الإنسانية الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارينتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لقد أدى النزاع السوري إلى أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، اقتلعت آلاف الناس من جذورهم وشردتهم داخل أراضي بلدهم، الأمر الذي أدى إلى مواجهة البلدان المجاورة لسورية، فضلاً عن بلدان أوروبا، لتحديات كبرى في مجال الهجرة تتطلب استجابة جماعية. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتو استراتيجية جديدة من أجل سورية يوم الإثنين، ٣ نيسان/أبريل. وأكدت استنتاجات المجلس الأوروبي المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ الحاجة إلى اتباع سياسة جديدة وشاملة ومتوازنة حيال الهجرة الخارجية، ترمي إلى التصدي لتلك التحديات.

ولذلك عززنا سياساتنا وصكوكنا ووضعنا مبادرات جديدة شاملة موضع التنفيذ، على الصعيدين الداخلي والخارجي، بغية وقف تدفقات الهجرة غير النظامية، مع كفالة الاحترام الكامل للحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. إن الخطة الأوروبية بشأن الهجرة، والمؤتمر اللاحق المعني بمسار الهجرة في غرب البلقان المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبيان الاتحاد الأوروبي وتركيا في آذار/مارس ٢٠١٦، تمثل جميعا مبادرات رئيسية تبرز في هذا السياق.

ونمتدح ونقدر تقديرا كبيرا الإجراءات التي اتخذها بلدان مثل تركيا ولبنان والأردن التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. ويشكل السوريون المشردون قسرا أكثر من ٢,٧ مليون من اللاجئين في تركيا، ويوجد أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ منهم في الأردن وأكثر من مليون في لبنان. وقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا خلال عام ٢٠١٦ لضمان تمكن هذه البلدان من توفير الدعم الكافي للمحتاجين. ونواصل تعاوننا مع تركيا لإيجاد سبل قانونية وللحد من الهجرة غير النظامية، وهو ما يشكل مبادئ أساسية في بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا. وانخفضت إلى حد كبير أعداد الأشخاص العابرين من تركيا إلى الجزر اليونانية، والخسائر في الأرواح المرتبطة بذلك، ولكن الأمر لم يتوقف تماما.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لتوفير مسارات قانونية كافية، مثل إعادة التوطين، وخاصة لأولئك الذين هم بحاجة إلى حماية دولية، بغية الإسهام في الجهود الدولية بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها في شهر أيلول/سبتمبر بموجب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). والاتحاد الأوروبي يستفيد من الجهود الجارية، مثل تنفيذ الدول الأعضاء في الاتحاد والدول المنتسبة إليه، الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٥، لأول خطة لإعادة توطين على نطاق الاتحاد الأوروبي بتوفير أماكن لاستقبال ٢٢ ٥٠٤ أشخاص. والمناقشات جارية أيضا في الاتحاد الأوروبي بشأن إنشاء إطار دائم لإعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية. وقد استضاف الاتحاد خلال هذا الأسبوع مؤتمرا وزاريا في بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، والذي ضم ممثلي ٧٠ بلدا ومنظمة. واشتركت في رئاسته ألمانيا وقطر والكويت والمملكة المتحدة والنرويج، إلى جانب الأمم المتحدة، بحضور الأمين العام والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية.

وفي أعقاب صدمة الهجوم الكيميائي الذي وقع مؤخرا في إدلب بسورية، وجه المجتمع الدولي رسالة قوية لتجديد الالتزام بالعمل معا لدعم مستقبل سلمي لسورية وجميع السوريين في بلد مستقل وموحد وذي سيادة ويتمتع بالسلامة الإقليمية، يمكن فيه لجميع السوريين العيش في سلام وأمن. وأقر مؤتمر بروكسل أيضا بأن الاحتياجات الإنسانية للسكان الضعفاء واحتياجاتهم في مجال القدرة على الصمود في سورية وفي المنطقة، ولا سيما النساء والأطفال، لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن. واتفق المشاركون على أن ثمة حاجة إلى تقديم دعم مالي كبير، فضلا عن اتباع نُهج ابتكارية وكلية، إذا أردنا تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان داخل سورية وفي البلدان المجاورة لها، لا سيما لبنان والأردن وتركيا. وسيستمر تقديم الدعم من أجل التنمية الاقتصادية للأردن ولبنان بغية مساعدتهما على معالجة آثار هذه الأزمة المطولة وإتاحة الفرص للسوريين من أجل إيجاد سبل للعيش. ورحب المؤتمر بالتقدم المحرز في فتح أسواق العمل أمام اللاجئين، ووافق على دعم برامج لإيجاد وظائف بما يتسق مع استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لحكومات البلدان المضيفة. وأدى سخاء المشاركين إلى تقديم تعهدات بالتبرع بمبلغ ٥,٦ بليون يورو، أو قرابة ٦ بلايين دولار، خلال عام ٢٠١٧.

ولكن التحديات الراهنة، تتجاوز أزمة اللاجئين السوريين، وهناك حاجة واضحة إلى معالجة الأسباب الكامنة التي طال أجلها للهجرة غير النظامية والتشريد القسري، وكذلك التصدي للتحديات القصيرة الأجل. وهذا ما نقوم به من خلال إطار نهج الشراكة الذي أقره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦، والذي يشكل استراتيجية طموحة تستند إلى مفهوم الشراكة والتعاون مع البلدان الأصلية وبلدان والعبور. ونحن ننفذه في مجموعة أولى من البلدان ذات الأولوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بهدف معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري ومكافحة المهربين والاتجار وكفالة الحماية لمن هم بحاجة إليها وتشجيع العودة الفعلية للبشر والسماح بدخولهم مجدداً وفتح مسارات الهجرة القانونية عند الاقتضاء. وهو نهج كلي مصمم أيضا لمساعدة شركائنا على التوصل إلى حلول مستدامة اجتماعيا واقتصاديا في البلدان المعنية.

واستنادا إلى ذلك العمل، فإن الاتحاد الأوروبي يضاعف جهوده لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية على امتداد الطريق عبر وسط البحر الأبيض المتوسط، فيما يظل يقظا بشأن الطرق الواقعة في شرق البحر المتوسط وفي أماكن أخرى، على النحو المبين في رسالة المفوضية المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير، واعتمادنا لاحقا لإعلان مؤتمر قمة مالطة في شباط/فبراير. وتظل المبادئ هي نفسها. وهي تشمل بدء عدد من العمليات

الملموسة التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح وتكثيف الكفاح ضد المهربين والمتجرين في البحر الأبيض المتوسط، وضمان أن يُعامل المهاجرون بطريقة تتفق مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، وتحسين إدارة الحدود بالتعاون الوثيق مع بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا. وتتضمن كل تلك الإجراءات بعدا شاملا يتعلق بحقوق الإنسان. ويعمل الاتحاد الأوروبي في الميدان عن كثب مع شركائه المنفذين على الصعيد الدولي، لا سيما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، لتحسين ظروف معيشة اللاجئين والمهاجرين وضمان حمايتهم، وذلك مع الامتثال الكامل لالتزاماتنا بمقتضى القانون الدولي.

ونحن ملتزمون بالعمل معا لإنجاح هذه العملية سعيا إلى التحرك نحو الحوكمة العالمية للحراك البشري، مع التسليم بأنه في حين أن من حق الدول ومسؤوليتها إدارة ومراقبة حدودها باعتبار ذلك يشكل عنصرا هاما من عناصر أمنها، فإنه يجب علينا ضمان تنفيذ إجراءات مراقبة الحدود طبقا للالتزامات المنطبقة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين، وخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، على النحو الذي حددته اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. إن حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين على الصعيد العالمي تمثل تحديا وفرصة في آن واحد. ولا يمكن التصدي لها إلا من جانب المجتمع الدولي ككل، على أساس مبادئ تقاسم المسؤولية العالمية وإيجاد حلول جماعية، تلزم البلدان أيضا بالحفاظ على سلامة اللاجئين والمهاجرين وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

والهجرة هي في الواقع أمر ضروري ولا مفر منه. وإذا أديرت بطريقة منظمة ومستدامة، فهي أمر مرغوب أيضا. ويستند إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين إلى ذلك الاعتراف ويوفر الإطار السياسي العام للتصدي لمختلف الجوانب المتعددة لحركات النزوح هذه. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الإعلان بوصفه أساسا ممتازا ومتوازنا للعمل الجماعي المتعدد الأطراف، وينخرط تماما في أعمال صياغة الاتفاقات العالمية المقبلة للأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين والمهاجرين.

وفي هذا السياق، لا يزال يساورنا القلق جراء الاتجاه المتزايد نحو العنصرية وكراهية الأجانب، التي تستهدف المهاجرين بصفة خاصة ويمكن ملاحظتها في بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا. وبالتعاون مع دولنا الأعضاء، فإننا نركز بوجه خاص على الالتزام بمقتضى إعلان نيويورك بالتصدي للأعمال والمظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب ضد اللاجئين والمهاجرين، وقد قمنا بالكثير بالفعل في هذا الصدد، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو مع شركائنا الخارجيين، ولا سيما فيما يتعلق بمنع ومكافحة التحيز وجرائم الكراهية وخطاب الكراهية.

وتشمل تلك الجهود إنشاء منابر مثل فريق الاتحاد الأوروبي الرفيع المستوى المعني بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والأشكال الأخرى للتعصب، والذي يهدف إلى تعزيز التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، وإلى تعزيز الإجراءات المحددة الأهداف للتصدي لانتشار خطاب الكراهية على نحو غير مشروع على شبكة الإنترنت، وإلى إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الخطاب المتوازن وبيئة إعلامية تعددية والتي يمكن أن تشجع إجراء نقاش عام مستنير بشأن هذه القضايا. وقد نُشر بالفعل دليل تدريبي بشأن جرائم الكراهية لكي تستفيد منه سلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وهو عبارة عن لمحة عامة عن الموارد والمبادرات لدعم برامج التدريب فيما يخص جرائم الكراهية في دول الاتحاد الأوروبي، وأول تقرير عن التنفيذ بشأن فعالية مدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية غير المشروع على شبكة الإنترنت،

وهما متاحان على الموقع الشبكي للفريق الرفيع المستوى. وسياسات الاتحاد الأوروبي قائمة أيضا على الأدلة، وتقدم وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية بانتظام بيانات وتقارير عن التطورات الحاصلة في مجال الهجرة وجريمة الكراهية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن نهجنا وأنشطتنا، ولا سيما الانخراط مع الشركاء في سياق إطار الشراكة، الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب الجغرافية الأوسع لإدارة الهجرة، تشكل كلها إسهاما هاما وأنها سترتبط بطبيعة الحال بالاتفاقات العالمية الجديدة التي نقوم بصياغتها معا. وتشكل حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الواقع الجديد، ويتعين علينا جميعا العمل في تضامن ووحدة في سياق متعدد الأطراف واسع النطاق. ولن نتمكن من تحقيق أهدافنا الجماعية إلا من خلال تعددية الأطراف الفعالة، التي تكون الأمم المتحدة في صميمها، ومن خلال إدماج الهجرة بشكل كامل في السياسات والعلاقات الخارجية لكل منا.

السيد إرغيناي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أشعر بسعادة غامرة وأنا أشارك في جلسة الجمعية العامة هذه، التي تنعقد في وقت مناسب. وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقدها ورئيسة ديوان الأمين العام والمفوض السامي المساعد للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومراقب المنظمة الدولية للهجرة على ملاحظاتهم. كما أود أن أعرب أيضا عن ترحيب تركيا بتعيين السيدة لويز أربور في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية.

فهي ستضطلع بدور هام في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة. كما نعرب عن شكرنا للسير بيتر ساذرلاند، الذي بذل كل جهد ممكن بصفته الممثل الخاص السابق.

إن مناقشة اليوم خطوة أخرى هامة في جهودنا الرامية إلى إنقاذ حياة المهاجرين واللاجئين. هذه هي المرة الثانية التي تنعقد فيها الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي تمثل أول فرصة لمناقشة مسألة المهاجرين واللاجئين في الجمعية منذ مؤتمر قمة ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتذكر الجمعية أن تركيا اقترحت إدراج البند في جدول أعمال الدورة السبعين. وقد وفرت المناقشة السابقة للأمين العام حينها، بان كي – مون، فرصة ليقدم خريطة طريقه لمعالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وأسفرت العملية التي تلت ذلك عن اعتماد الجمعية إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١).

لا تزال الهجرة الدولية وأزمة اللاجئين المستمرة موضوعين رئيسيين على المستويين العالمي والمحلي. وقد وقع المجتمع الدولي على التزامات هامة، على مدى العامين الماضيين. واعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أقرت مجموعة من الأهداف. وينبغي ألا ننسى أن خطة عام ٢٠٣٠ تضمنت كذلك غايات متعلقة بالهجرة – ولا سيما الغايتين ٨,٨ بشأن حقوق العمال المهاجرين و ١٠,٧ بشأن الإدارة الجيدة للهجرة – اللتين ينبغي اعتبارهما مثالين للتقدم المحرز في جهودنا المشتركة.

وقد ركز أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني على الإطلاق، الذي استضافته تركيا في أيار/مايو ٢٠١٦، الاهتمام العالمي على استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين توفير وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وقد تمخضت عن أكثر من ٣ ٠٠٠ التزام باتخاذ إجراءات، غير أنه كان لرسالة بعينها صدى واضحا، ألا وهي ”إنسانية واحدة، مسؤولية مشتركة“. وكذلك قدم مؤتمر قمة ٩ أيلول/سبتمبر وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين برهانا على التزامات المجتمع الدولي الملموسة وإرادته السياسية بمعالجة احتياجات المهاجرين واللاجئين، وكذلك على أهمية تقاسم المسؤوليات والأعباء. وقد حان الوقت الآن لترجمة التزاماتنا إلى عمل. إننا نرى أن جلسة اليوم والمشاورات والمفاوضات

المقبلة بشأن اثنين من الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين تمثل معالم تاريخية.

إن نطاق التشرد العالمي اليوم عميق. فبعض الناس يتحركون بإرادتهم، غير أن الملايين يغادرون هربا من النزاعات المسلحة أو الفقر أو انعدام الأمن الغذائي والمائي أو الاضطهاد أو الإرهاب أو الكوارث الطبيعية. ويتجاوز مجموع عدد الأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم ٦٥ مليون، من بينهم أكثر من ٢١ مليون لاجئ و ٣ ملايين من ملتمسي اللجوء. وتتزايد هذه الأعداد كل يوم، في خضم انعدام التمويل وآليات الحماية المناسبة. ولا تزال النزاعات في سورية والعراق واليمن والصومال وجنوب السودان وحوض بحيرة تشاد والعديد من البلدان والمناطق الأخرى، وكذلك الحالات التي طال أمدها مثل اللاجئين الفلسطينيين، تشكل مصادر قلق مستمر. وقد دخل النزاع المروع في سورية بالفعل عامه السابع. فقد شاهد السوريون، منذ آذار/مارس ٢٠١١، أجزاء ضخمة من بلدهم الحبيب تتحول إلى أنقاض. وقتل مئات الآلاف منهم. وشرد أكثر من ٦ ملايين شخص داخل سورية والتمس زهاء ٥ ملايين شخص اللجوء في البلدان المجاورة.

وتتواصل بلا هوادة هجمات النظام على شعبه. إن تركيا تدين بشدة الهجمات التي ارتكبها النظام السوري بالأسلحة الكيميائية في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون، التي أودت بحياة مدنيين أبرياء، بمن فيهم أطفال. إن استخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكا جسيما للقانون الدولي. وهو خرق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحدٍّ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهو كذلك يشكل انتهاكا خطيرا لنظام وقف إطلاق النار في سورية. ويحمل تآكل وقف إطلاق النار في طياته مخاطر بالمزيد من تحركات السوريين. وستؤيد تركيا تأييد كاملا أي خطوات ترمي إلى كفالة المساءلة ومنع الإفلات من العقاب في الحالات التي تنطوي على جرائم من هذا القبيل ويعمد اللاجئون إلى انتهاج أساليب يائسة والقيام برحلات خطرة، من أجل إنقاذ حياتهم وبناء مستقبل لأطفالهم. وقد زادت وفيات المهاجرين المسجلة في ٢٠١٦ بنسبة ٢٧ في المائة في جميع أنحاء العالم مقارنة بالسنة السابقة، استنادا إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة. وللأسف، كما ذكر آنفا، فقد أكثر من ٠٠٠ ٥ مهاجر أرواحهم في البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٦.

ولا يمكننا غض الطرف عن محنتهم. إنها مسؤوليتنا المشتركة، أولا وقبل كل شيء، أن ننقذ حياتهم. لقد بذلت تركيا، على مدى قرون، كل ما في وسعها لمساعدة المحتاجين، وستواصل القيام بذلك. ومن ذلك المنطلق، فإن تركيا اليوم تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم، حوالي ٣,٢ ملايين تقريبا. إننا نهدف إلى منع الوفيات مع استكشاف سبل ووسائل لإيجاد وتهيئة فرص أفضل للمهاجرين واللاجئين. وأود أن أوجه انتباه الجمعية إلى بعض الأرقام. في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٦– فترة ١٠ سنوات – بلغ عدد اللاجئين غير النظاميين الذين ألقي القبض عليهم أثناء محاولتهم عبور أراضينا حوالي ٠٠٠ ٨٥٠ تقريبا. وقد منعت السلطات التركية، في عام ٢٠١٦ وحده، أكثر من ٠٠٠ ١٧٠ محاولة عبور غير نظامية. وأنقذ حفر السواحل التركي حوالي ٠٠٠ ٤٠ مهاجر في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، في عام ٢٠١٦. الأرقام تتحدث عن نفسها وتظهر ضرورة وأهمية تعاون تركيا والاتحاد الأوروبي، الذي توج باتفاق ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. إن لذلك التعاون ثلاثة أهداف إنسانية رئيسية – منع فقدان الأرواح في بحر إيجه، وكسر شبكات تهريب المهاجرين والاستعاضة عن الهجرة غير القانونية بالهجرة القانونية.

واليوم، تؤتي جهودنا ثمارها. فقد نجحنا في منع فقدان الأرواح في بحر إيجه وفي سحق عصابات تهريب المهاجرين، والاستعاضة عن الهجرة غير النظامية بالهجرة النظامية. وقد

انخفض متوسط عدد محاولات العبور غير النظامية، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من ٠٠٠ ٧ يوميا إلى أقل من ١٠٠. وفي الفترة من بداية عام ٢٠١٥ وحتى ١٨ آذار/مارس عام ٢٠١٦، توفي أكثر من ٠٠٠ ١ مهاجر غير نظامي في بحر إيجه. وقد بلغ مجموع الخسائر في الأرواح في تلك المياه، منذ اتفاق ١٨ آذار/مارس، ٣١. وإجمالا كان لجهودنا، في سنة واحدة، أثر رادع على أكثر من مليون من المهاجرين غير النظاميين الذين يحاولون الوصول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك، انخفض الوافدون إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩٩ في المائة. وقد وجه الاتفاق رسالة واضحة إلى مهربي المهاجرين مفادها أن بحر إيجه لن يكون بعد الآن مكانا يمكنهم فيه تحقيق الأرباح من اليائسين أو ممارسة أعمال الكسب التجاري.

إن الحالة في سورية وحالة لاجئيها هي التحدي الأكثر إلحاحا الذي نواجهه اليوم. وعلى الرغم من الصعوبات التي تمثلها سياسة الباب المفتوح لأمننا الوطني واقتصادنا ونسيجنا الاجتماعي، أبقينا عليها من أجل السوريين الذين اضطروا إلى الفرار من بلدهم. واليوم، تأوي تركيا أكثر من ٢,٩ مليون سوري، أي ما يعادل حوالي ١٥ في المائة من تعداد سكان سورية قبل الحرب. ويمثل ذلك أكثر من سكان ١٠٠ بلد منفرد من جميع أنحاء العالم. ولا يعيش سوى ١٠ في المائة من السوريين في تركيا في مراكز الحماية المؤقتة؛ أما بقيتهم فيعيشون في مناطق الحضر. ويستفيد جميع السوريين في تركيا من نظام حماية حكومتنا. يوجد حاليا نحو ٠٠٠ ٨٣٥ طفل سوري في سن الدراسة في تركيا ويلتحق ٠٠٠ ٥٠٨ منهم بالمدارس العامة.

وقد قدمنا، على مدى السنوات الست الماضية، أكثر من ٢٠ مليون خدمة من خدمات المستوصفات للسوريين وقد تلقى أكثر من مليون منهم علاجا داخليا بالمستشفيات. وقد ولد حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طفل سوري في تركيا، أي أكثر من النمو السكاني في بعض البلدان الأوروبية. ونحن لا نوفر المواد الغذائية وغير الغذائية والخدمات الطبية والتعليم فقط للسوريين، بل إننا كذلك نمكنهم من المساهمة بشكل قانوني في اقتصادنا. وقد أنفقت الحكومة التركية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والبلديات التركية، حتى الآن، ما مجموعه ٢٦ بليون دولار على تلك الجهود. وهذا يقارب مجموع الميزانيات السنوية لـ ١٥٠ بلدا. ويتعين علي أن أقول، في هذا الصدد، أن المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، قد فشل فشلا ذريعا في امتحان تقاسم الأعباء.

وكما قلت، فإن تركيا حريصة على مد يد العون إلى جميع من هم في حاجة إليه. ونتيجة لذلك، فإننا ندعم بنشاط العمل الإنمائي والإنساني من أجل حياة ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فدور الوكالة يتطلب استمرار سخاء المجتمع الدولي. وحافزنا بسيط. وهو حماية الكرامة الإنسانية. ولهذا السبب فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقاسم مسؤولية إنهاء محنة ومعاناة الملايين من الناس المحتاجين، لأن ذلك قد يحدث لأي منا في يوم ما.

والهجرة قديمة قدم البشرية. فهي لن تختفي ولن تنتهي. ولذلك فإن من مسؤوليتنا الجماعية وواجبنا العمل معا لإيجاد استجابات ملائمة لتحدياتها. ولا شك في أن مسارات الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة والقانونية ستخدم مصالحنا المشتركة.

وعلى أساس ذلك الفهم، تولت تركيا رئاسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد صيغ خلال رئاستنا مفهوم ”الهجرة القسرية“ لأول مرة. ونتولى علاوة على ذلك، رئاسة عملية بودابست بشأن الهجرة المنظمة التي تضم ما يزيد على ٥٠ بلدا و ١٠ منظمات دولية في أوروبا وآسيا.

وقمنا مؤخرا بتنظيم اجتماع تشاوري لعملية بودابست، فضلا عن تقييم الإسهام الذي يمكن أن تقدمه هذه العملية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المستقبل. ونود

أن نشدد في ذلك الصدد، على أن تركيا – بصفتها جهة دولية فاعلة وذات خبرة واسعة في مسائل الهجرة واللاجئين – على استعداد وحماس لتقديم إسهامات ملموسة في عمليات المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالاتفاقين العالميين المعنيين بتلك المسائل. وأبلغنا – تحقيقا لتلك الغاية – رئيس الجمعية العامة عن رغبتنا في ترؤس إحدى حلقات المناقشات التي ستجري خلال عملية المشاورات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة على الأقل.

ومن الضروري أن تتسم عملية الاتفاق العالمي بالشمول والشفافية ومشاركة الجميع. ونحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معا والاستفادة من خبرة المنظمة الدولية للهجرة ووحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن تهيئة الظروف المؤاتية للمهاجرين. وينطبق الأمر نفسه على الاتفاق العالمي للاجئين. وتوفر خريطة الطريق التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع الاتفاق العالمي من أجل اللاجئين أساسا جيدا للإسهامات. ويجب أن تكون المشاورات بشأن الاتفاق العالمي من أجل اللاجئين شاملة أيضا، وتأخذ في الاعتبار بآراء البلدان المضيفة في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، نشجع النجاح في وضع وتنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين الذي سيأخذ في الاعتبار أيضا الاحتياجات الطويلة الأجل للاجئين والبلدان المضيفة لهم.

وبينما نعمل على إيجاد السبل المناسبة والعادلة لإنهاء معاناة الملايين من الأشخاص، فإننا بحاجة إلى وضع سياسات هجرة شاملة ودائمة. وينبغي لنا تحقيقا لتلك الغاية، أن نولي أولا وقبل كل شيء، أولوية قصوى لإنقاذ الأرواح وتوفير الحماية لمن هم في حاجة إليها، بما في ذلك تحسين استعداداتنا لإنقاذ أرواح الأشخاص وحمايتهم، فضلا عن تنفيذ برامج إعادة التوطين بطريقة عاجلة ومنصفة وفعالة.

ويتمثل الجانب الثاني الهام في المسؤولية وتقاسم الأعباء. وأود أن أشدد على أن المسؤولية الدولية عن اللاجئين والمهاجرين لا تنشأ عن القرب الجغرافي وإنما عن القيم الإنسانية التي يتجلى فيها ضميرنا الجماعي. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده في مجال تقديم المعونة المالية الإنسانية.

وينبغي أن يتمثل الهدف الثالث في إزالة العوامل الدافعة للهجرة، كالحروب والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان الاقتصادي والآثار السلبية لتغير المناخ التي تواجهها الكثير من بلدان المنشأ. وإذ نواصل معالجة أسباب الهجرة، فإن من الأهمية بمكان أن تدعم بلدان المقصد عمليات السلام وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات في المناطق المتضررة من النزاع، فضلا عن ضمان تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان المحتاجة. ويجب أن تكون المساعدة الدولية استثمارا طويل الأجل في تحقيق أمننا وسلامنا ورخائنا على نحو جماعي.

رابعا، إن علينا بذل كل جهد ممكن لفتح وتأمين المزيد من قنوات الهجرة المنظمة بوصفها بدائل ممكنة للهجرة غير المشروعة. وإن من واجبنا أن نعطي بعض الأشخاص الذين توفرت لديهم مستويات من المهارة فرصة للهجرة القانونية والآمنة. ويعدُّ الاعتراف بالمهاجرين بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية خطوة أولى هامة نحو تسخير إمكانات المهاجرين وقدرتهم في الإسهام في تنمية بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء. وفي ذلك الصدد، فإن من المهم تخفيض تكاليف التحويلات المالية وتعزيز محو الأمية المالية وإمكانية جني الفوائد الاجتماعية، فضلا عن تعزيز الاعتراف بمهارات المهاجرين وحقوقهم.

وأخيرا، يجب علينا الامتناع عن الخطابة والسلوكيات المسمومة إزاء المهاجرين واللاجئين. وللأسف، فإننا نلاحظ أن المهاجرين واللاجئين غالبا ما يصبحون كبش فداء في أوقات الاضطراب وعدم اليقين. ونشهد اتجاها متزايدا نحو التمييز والعنصرية وكره الأجانب وكراهية الإسلام. ومن الطبيعي أن

تؤثر هذه الاتجاهات الخطيرة سلبا على حوض البحر الأبيض المتوسط بقدر ما تؤثر على أنحاء أخرى في العالم. ويحض هذه الاتجاهات الخطاب الشعبوي للأطراف الشعبوية المتطرفة، بالإضافة إلى الصور المتحيزة التي تبثها وسائط الإعلام. وتشكل هذه الاتجاهات جميعا تحديا هائلا للديمقراطيات أيا كانت. ويعدُّ الخوف من اللاجئين ورفضهم – وخاصة اللاجئين المسلمين، الاستجابة الخاطئة تماما لتهديدات المتطرفين. فالكفاح هنا في الأساس وقبل كل شيء إنما هو كفاح في مجال القيم. ولا ريب أننا سنُهزم في هذه المعركة إن خسرنا قيمنا.

بيد أنه يمكننا تصحيح هذه القوالب النمطية السلبية. ويتعين علينا جميعا الدفع نحو فهم أكثر تطلعية وإيجابية لظاهرة تدفقات الهجرة واللاجئين. وترتبط حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وصون كرامتهم وضمان رفاههم ارتباطا مباشرا بقدرتهم على المشاركة النشطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة. وقد شاركنا على أساس ذلك الفهم في رعاية تحالف الأمم المتحدة للحضارات إلى جانب إسبانيا. وعلاوة على ذلك، نرى أن حملة الأمم المتحدة ”لنعمل معا“ تمثل جهدا كبيرا لتعبئة منظومة الأمم المتحدة لطرح خطاب تضامن قوي ومقنع إزاء اللاجئين والمهاجرين.

وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات جريئة ووضعها موضع التنفيذ. وإن من مسؤولية جميع الأفراد والبلدان مد يد العون للمحتاجين. ويجب علينا العمل معا لأجل حماية حياة وكرامة المهاجرين، سواء كانوا مهاجرين نظاميين أم غير نظاميين، أو أُرغموا على التشريد القسري. ولئن وحّدنا جهودنا سيمكننا منعهم من المغامرة في الرحلات الخطرة التي يكلف معظمها حياتهم، علاوة على منع المهربين من الاستفادة من ضعف السكان المغلوبين على أمرهم.

السيدة شربجي (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، تدين الجمهورية العربية السورية بأقوى العبارات إقدام الولايات المتحدة الأمريكية فجر اليوم الجمعة على شن عدوان موصوف وسافر يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع دورها كعضو دائم في مجلس الأمن. استهدف هذا العدوان إحدى القواعد الجوية للجيش العربي السوري في المنطقة الوسطى، بذريعة استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون، وهذه هي الذريعة التي روجت لها التنظيمات الإرهابية ومشغليها في واشنطن وتل أبيب والرياض والدوحة وأنقرة وباريس، وأجهزة الإعلام التابعة لها.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية أن الجيش العربي السوري لا يمتلك أصلا أسلحة كيميائية، وأنه لم يستخدم مثل هذه الأسلحة إطلاقا في أي من عملياته ضد المجموعات الإرهابية المسلحة، كما أنها تدين استخدام هذه الأسلحة من قبل أي كان وفي أي مكان وزمان تحت أي ظرف.

كما يؤكد وفد بلادي أن مثل هذه الاعتداءات تنذر بنشر الفوضى العارمة في جميع أنحاء العالم، وستجعل من شريعة الغاب طريقة للتعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية بدلا من احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ويعبّر وفد بلادي عن التقدير لكل جهد حقيقي وجاد يتم بذله في سبيل إيجاد حلول جذرية وتقديم مقاربات دولية واقعية لمعالجة ظاهرة الهجرة واللجوء، بجميع جوانبها، ويعيد التأكيد على موقفه الرافض للتركيز بشكل خاص على ”ملتمسي اللجوء من السوريين“ الأمر الذي يشكّل سابقة مسيّسة وخطيرة لجدول أعمال الجمعية العامة.

إن موضوع اللجوء تتم مناقشته في إطار بنود خاصة، لا سيما بعد اعتماد ”إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين“. وقد أثبتت الإحصاءات أن السوريين لا يشكلون سوى نسبة ٢٠ في المائة من عدد اللاجئين والمهاجرين الذين ينطلقون من الشرق الأوسط إلى أوروبا عبر تركيا، بينما يحمل

البقية جنسيات دول أفريقية وآسيوية. فلماذا التركيز على طالبي اللجوء السوريين في هذا البند؟ إن هذا التركيز ينطوي على رغبة الدول المهيمنة على هذه المنظمة، والتي باتت معروفة، في إطالة أمد الأزمة إلى حين تحقيق مآربها السياسية على حساب الشعب السوري، ناهيك عن ممارسات بعض الدول الأعضاء القائمة على تسييس هذا الملف الإنساني من خلال تضخيم أعداد اللاجئين في دول الجوار لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية تبدأ من محاولة الحصول على مساعدات مالية ولا تنتهي باستخدام هؤلاء اللاجئين كورقة ضغط وابتزاز سياسي على الصعيدين الداخلي والدولي، ولإبرام اتفاقات مقايضة تتعارض جملة وتفصيلا مع مبادئ حقوق الإنسان.

ولن يكون قيام الحكومة التركية بتسييس ملف اللاجئين في سجالها الأخير مع دول الاتحاد الأوروبي آخر هذه الممارسات التي تتعمد الاستغلال اللاإنساني لأزمة اللاجئين في منطقة المتوسط، حيث هدد كبار المسؤولين الأتراك من قمة الهرم في الدولة الأوروبية بفتح الحدود والشواطئ أمام موجات جديدة من المهاجرين ونقل الأزمة إلى أوروبا، مما يثبت من جديد تواطؤ حكومة تركيا مع مافيات الاتجار بالبشر وتعاملها بشكل غير أخلاقي مع معاناة هؤلاء اللاجئين، بمواجهة رضوخ دول الاتحاد الأوروبي لسياسات الابتزاز والتواطؤ هذه، والتي عكسها ما يسمى اتفاق الهجرة الموقع بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

إن إقحام مسألة ملتمسي اللجوء من السوريين عمدا في عنوان هذا البند، يمثل قمة التناقض بين مزاعم الدول التي تدعي القلق والحرص على الشعب السوري من جهة، وممارساتها غير الأخلاقية وغير المشروعة بالضغط عليه معيشيا من خلال التدابير القسرية أحادية الجانب، وتهديد أمنه واستقراره ومن خلال تمويل الإرهاب ودعمه، ومن خلال تجاهل التزاماتها ووعودها، التي قطعتها تجاه السوريين المهاجرين إليها، لا بل واستيلاء بعض الدول بشكل غير مشروع على مدخرات حياتهم على بساطتها، التي اصطحبوها معهم.

إن إيجاد حلول جذرية لأزمة الهجرة واللجوء، يتطلب أولا إقرارا جماعيا دوليا بالأسباب الحقيقية التي تدفع مئات الآلاف من الأسر إلى ترك منازلها وديارها بحثا عن خيارات بديلة، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب الإرهاب والحروب والنزاعات، جنبا إلى جنب مع التدابير الاقتصادية أحادية الجانب، التي باتت وسيلة في يد الدول النافذة تفرضها على شعوب الدول النامية في سبيل تحقيق أجنداتها السياسية، في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وتضطلع حكومة الجمهورية العربية السورية بمسؤولياتها الكاملة المتعلقة بحماية مواطنيها وتأمين جميع سبل العيش الكريم، وتحقيق الاستجابة الإنسانية المستمرة، بالتنسيق مع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، وخلق الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمهجرين إلى وطنهم، فالحكومة السورية حريصة أشد الحرص على عودة جميع أبنائها الذين اضطروا للجوء في دول أخرى، هربا من جرائم الجماعات الإرهابية المسلحة والظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حزمة تدابير قسرية أحادية الجانب، أسهمت بشكل رئيسي في عرقلة تأمين السوريين لاحتياجاتهم المعيشية، من غذاء ودواء ووقود، وإعاقة تنفيذ برامج إنمائية لصالح السوريين، لا سيما النازحين والمتضررين.

وفي هذا السياق، تجدد الحكومة السورية دعوتها جميع السوريين خارج سورية للعودة إلى وطنهم، وتستمر في بذل الجهود الحثيثة لإعادة ترميم وبناء المناطق التي طالها إرهاب الجماعات الإرهابية المسلحة. ونود الإعراب في هذا الإطار عن استعدادنا للتعاون مع حكومات الدول المضيفة للاجئين السوريين لاتخاذ إجراءات كفيلة بتشجيعهم على العودة إلى بلدهم الأم، باعتبارهم عنصرا فاعلا في عملية إعادة البناء.

ختاما، إن من يسعى فعلا لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين السوريين، عليه أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرار

٢٢٥٣ (٢٠١٥) بما في ذلك ضبط الحدود ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع عمليات التمويل والتسليح للجماعات الإرهابية وأن يعمل بشكل فوري على رفع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وأن يدعم العملية السياسية التي تهدف إلى القضاء على الإرهاب، وإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، بقيادة سورية وبدون تدخل خارجي، وحين تتوفر كل هذه الظروف لسورية وشعبها، فإننا نضمن للمجتمع الدولي أن الغالبية الساحقة من السوريين، سيفضلون العودة إلى ديارهم للعيش بكرامة وأمن وسلام.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عقده هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن امتناني الخالص لرئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام وممثل المنظمة الدولية للهجرة، وللمفوض السامي المساعد المعني بالحماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على بياناتهم.

يظل عدد المهاجرين غير النظاميين في حوض البحر الأبيض المتوسط، الذين ينتقلون من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال، مرتفعا. وهذه الرحلات محفوفة بالمخاطر، ويواجه العديد من المهاجرين مصيرا مأساويا قبل الوصول إلى وجهتهم. ولذلك، نرى أنه من المفيد إجراء مناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ووفقا لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أولئك الذين يفرون من النزاع في سورية، يشكلون أكبر مجموعة منفردة من الوافدين عبر البحر في حوض البحر الأبيض المتوسط. وإجمالا، يشكل أولئك القادمون من سورية وأفغانستان ونيجيريا والعراق، أغلبية جميع الوافدين عبر البحر في المنطقة. وفي ضوء الأوضاع المحيطة بتلك البلدان، من الواضح أن الصراع يعتبر من أخطر الأسباب الجذرية للهجرة القسرية.

ومن منظور عالمي، تمتد موجة الهجرة الدولية أيضا خارج حوض البحر الأبيض المتوسط. وسواء في أفريقيا أو آسيا، يفر الناس من الصراع والعنف. وفي غياب حلول لهذه الصراعات ولأعمال العنف، سيواصل الناس الهجرة بصورة غير نظامية. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن أولئك الذين عبروا البحار لم يخاطروا بحياتهم من أجل المتعة. بل إنهم مجبرون على هذه المجازفة الكبيرة، من أجل الهروب حتى من التهديدات الأكبر والأكثر إلحاحا التي تركوها وراءهم.

وإلى جانب أية خطوات نتخذها لحل الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، يجب علينا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن للتخفيف من المعاناة والمخاطر التي تواجه المهاجرين الضعفاء الذين يضطرون إلى الفرار من أوطانهم. ويتعين على الدول الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. وينبغي لنا أيضا أن نقدم المساعدة الإنسانية لأولئك الذين يعانون من التشرد بدون إرادتهم. كما أن التعاون الإنمائي مع المجتمعات المستضيفة للاجئين أمر بالغ الأهمية.

إلتزمت اليابان خلال العام الماضي، بتقديم حزمة مساعدات تبلغ نحو ٢,٨ بليون دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ في شكل مساعدات إنسانية، وبرامج الاعتماد على الذات للاجئين والمهاجرين، فضلا عن تقديم المساعدة إلى البلدان والمجتمعات المضيفة. وخلال الربع الأول من هذا العام وحده، قدمت اليابان ٥٠٠ مليون دولار إلى مختلف الوكالات الإنسانية والإنمائية كجزء من ذلك الالتزام، وسنواصل الوفاء بوعودنا بثبات.

وبعد مرور عام تقريبا على عقدنا اجتماعا للجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تطور الإطار الدولي للتصدي لتحركات الناس على نطاق واسع. واستنادا إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في ١٩ أيلول /سبتمبر ٢٠١٦،

لا تزال الإجراءات الرامية إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين جارية. وستشكل هاتان الاتفاقيتان العالميتان اختبارا لقدرة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية للهجرة غير النظامية على نطاق عالمي. ولذلك، فإن دعمنا لتلك الإجراءات، إلى غاية اعتماد كلا الاتفاقين العالميين في العام المقبل، هو أمر بالغ الأهمية. إن اليابان على أهبة الاستعداد للإسهام في تلك الإجراءات، من خلال المشاركة البناءة في مناقشة الاتفاقات العالمية ودعم تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، من خلال تمويل مشاريع لدراسة الحالة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أضيف بضع كلمات عن المشردين داخليا. لقد جذبت تحركات الأشخاص عبر الحدود انتباه المجتمع الدولي، ولكن في الواقع، ثمة عدد أكبر بكثير من المشردين داخليا الذين يفرون من الصراعات وأعمال العنف، ولكنهم يظلون داخل حدود بلدانهم الأصلية.

يجب ألا ننساهم عندما نناقش محنة المشردين قسرا. ويجب على المجتمع الدولي ككل أن يبذل كل جهد منسق لكفالة أن يتمتع كل شخص أجبر على ترك داره أو دارها – بغض النظر عما إذا أصبحوا لاجئين دوليين أو من المهاجرين الضعفاء الآخرين أو المشردين داخليا – بحماية كافية لبدء حياته الجديدة بكرامة.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. إننا نرحب بفرصة السماع من رئيس الجمعية العامة، ورئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن مسألة تحركات اللاجئين والمهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما حالة اللاجئين السوريين. ينبغي أن تواصل الجمعية العامة انخراطها بشأن هذه المسألة، مع مراعاة عملية متابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) وعملية التفاوض على الاتفاقين العالميين بشأن المهاجرين واللاجئين، اللذين سيعتمدان في العام ٢٠١٨.

إن الحالة في حوض البحر الأبيض المتوسط، في ضوء الآثار الشاملة على الإدارة العالمية لتدفقات اللاجئين، هي مسألة تثير القلق ليس لأوروبا فحسب، بل للعالم بأسره. إنها حالة صعبة، ولكن يمكن معالجتها بالتضامن واحترام القانون الدولي للاجئين.

وتود البرازيل، أولا وقبل كل شيء، أن تشير إلى المسؤولية المشتركة عن لتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين بطريقة إنسانية وحساسة ورؤوفة محورها الإنسان. وكما قال رؤساء دولنا في الوثيقة الختامية (القرار ١/٧١) للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إن هذه ظواهر عالمية تستدعي حلولا عالمية ونهجا عالمية. وعلى الرغم من أن معاملة اللاجئين والمهاجرين تحكمها أطر قانونية منفصلة، فإن لهم نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية.

لقد أسهم اللاجئون والمهاجرون في القارة الأمريكية في تشكيل مجتمعاتنا. فالبرازيل، على سبيل المثال، بلد بنى بسواعد الملايين من الناس من جميع القارات. ونحن نثمن ذلك التنوع. وقد أسهم اللاجئون والمهاجرون – وما زالوا يسهمون – إسهاما كبيرا في جهودنا الإنمائية. بل إنهم، أكثر من ذلك، جزء أساسي من هويتنا. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب أن يشدد الاتفاقان العالميان المقبلان، في جوهرهما، على ضرورة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ويجب علينا أن نرفض بشدة مفاهيم وممارسات التمييز والعنصرية وكره الأجانب والتعصب الديني. وينبغي أن تقدم العمليات الرامية إلى وضع هذين الاتفاقين استجابة شاملة لضرورة معالجة حالات مثل الحالة في حوض البحر الأبيض المتوسط والعديد من البلدان الأخرى.

إن حالة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم حالة دقيقة بشكل خاص. وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على هذه المسألة، وقد عملت على حماية حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين طوال العملية التي أدت إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. فنحن نعتقد أنه يمكننا النهوض بها أكثر، ولا سيما بشأن مسألة احتجاز الأطفال.

وفيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة، يجب إعطاء الأولوية لتوسيع القنوات النظامية للهجرة، بما في ذلك العمل اللائق وتنقل الأيدي العاملة والاعتراف بالمهارات التعليمية والمهنية ووضع بدائل لتسوية أوضاع الهجرة. وينبغي أن يتوخى اتفاق عالمي قوي النهوض بإمكانية حصول المهاجرين على الخدمات العامة في بلدان المقصد، بما في ذلك الحصول على التعليم والصحة والعمل والسكن.

وتعتقد البرازيل أنه ينبغي للحكومات أن تمتنع، تمشيا مع اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، عن استخدام سياسات تقييدية للسماح بالدخول أو وضع نظم لتقييد حقوق ملتمسي اللجوء. فهذه الأنواع من التدابير تحفز على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وبالتالي من الضروري إقامة قنوات آمنة وقانونية لدخول اللاجئين والمهاجرين، ولضمان حقوقهم الأساسية في بلدان المقصد.

وتدرك البرازيل التزاماتها في ذلك الصدد، وهي مخلصة تجاهها. فقد ارتفع عدد طلبات اللجوء التي تلقتها الحكومة البرازيلية، على سبيل المثال، بحوالي ٣ ٠٠٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد وضعنا برنامج للتأشيرات الإنسانية، سمح حتى الآن بالاعتراف بوضع أكثر ٢ ٥٠٠ من الأشخاص المتضررين من النزاع السوري كلاجئين. وقد تعهدت البرازيل في العام الماضي، بمناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في نيويورك، باستقبال ٣ ٠٠٠ لاجئ إضافي من اللاجئين السوريين وهي الآن تنظر في خيارات إعادة التوطين. إننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تضامننا مع الشعب السوري واللاجئين السوريين ومع البلدان المضيفة لهم.

وختاما، تود البرازيل أن تذكر أن تدفقات اللاجئين في أجزاء عديدة من العالم هي نتيجة للحروب والقهر والتطرف العنيف – وليست سببا لها. ويجب أن تحترم الحكومات في شواغلها المشروعة بشأن أمن مواطنيها الحقوق المتأصلة لكل إنسان. فإذا ما تخلينا عن الدفاع بعزم عن هذه الحقوق، سنكون نتخلى عن إنسانيتنا. ونحن، في علاقاتنا مع الأجانب ومع الآخرين، نختبر ولاءنا في حد ذاته لهذه القيم والتزامنا بالحضارة نفسها.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالفرصة التي يتيحها هذا المنتدى للتوعية بأخطار الهجرة غير النظامية. وعلى الرغم من أن أستراليا بعيدة جغرافيا عن حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن الصور المروعة للناس وهم يغرقون في البحر محفورة في أذهاننا. وقد شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثلها مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، الكثير من الأبرياء واليائسين يقومون برحلات محفوفة بالمخاطر، غالبا ما ينظمها المهربون بدافع الجشع والمتاجرة بالبؤس الإنساني.

وقد تم تطوير سياسات أستراليا، في الاستجابة لذلك، لتوجيه رسالة لا لبس فيها مؤداها أن مهربي البشر لا يوفرون سبيلا إلى أستراليا. وقد كانت الطريقة التي استجبنا بها حاسمة في بناء ثقة الشعب الأسترالي في سياستنا بشأن الهجرة. فليست هناك إمكانية للهجرة وإعادة التوطين على نطاق واسع، ما لم يطمئن المجتمع بأنها ستكون منظمة وتحت السيطرة وتنفذ لمصلحة الجميع، والأهم من ذلك، تضمن سلامة وكرامة المهاجرين.

ولا يمكن المغالاة في أهمية الثقة العامة والمجتمعية في إدارة الهجرة. فقد مكنت أستراليا من الحفاظ على النسبة العالية

للأعداد التي تستوعبها لدواع إنسانية، وتشير تجربتنا المباشرة إلى أن إعادة التوطين والهجرة بشكل منظم ومأمون وحسن الإدارة تسفر عن نتائج اقتصادية واجتماعية وثقافية إيجابية. وقد التزمت أستراليا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بإعادة توطين ١٢ ٠٠٠ شخص إضافي من المشردين بسبب النزاعات في سورية والعراق، بما في ذلك الفئات الأشد ضعفا – الأقليات المضطهدة والنساء والأطفال والأسر الأقل مقدرة على العودة بأمان إلى ديارها. ويسر أستراليا أنه تم، بحلول ٢١ آذار/مارس من هذا العام، إصدار جميع التأشيرات ال ١٢ ٠٠٠ لهؤلاء اللاجئين. وقد استقر أكثر من ١٠ ٠٠٠ من أولئك الآن في أستراليا، وسيصل الباقون في الأشهر المقبلة.

ولقي العائدون الجدد ترحيبا حارا من مجتمعاتهم المحلية وهم يتلقون خدمات توطين عالمية المستوى.

وأشرفت أستراليا على أكبر برنامج إنساني خارجي في ٣٠ عاما وهي لا تزال ملتزمة بزيادة مستوى أماكن التوطين لتسع ٧٥٠ ١٨ شخصا من الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فصاعدا. وفي إطار البرنامج الإنساني السنوي والأماكن الإضافية التي تبلغ ١٢ ٠٠٠، فإن إجمالي حوالي ٥٠٠ ٢١ تأشيرة أصدرت بالفعل للأشخاص المشردين بسبب النزاعات في سوريا والعراق. بيد أن ذلك لا يمثل سوى عنصر واحد من استجابة أستراليا الشاملة للأزمة الإنسانية. وتركز أستراليا بالقدر نفسه على الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بتحقيق الاستقرار التي تنطوي عليها معالجة الأزمات التي تسهم في تلك العمليات للتشريد الجماعي. وبدأنا مؤخرا تنفيذ مجموعة الدعم المتعدد السنوات البالغ قدرها ٢٢٠ مليون دولار، التي ستقدم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية للناس في سوريا والبلدان المجاورة. ونحن لا نستهين بآثار استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. كما ستدعم المساعدة التي تقدمها أستراليا لحكومتي الأردن ولبنان لتمكينهما من تحسين فرص الحصول على التعليم وفرص كسب العيش للاجئين والسكان المحليين.

وأستراليا ملتزمة بالاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة التي ستقدم استجابة على نطاق المجتمع ككل تهدف إلى دعم تنظيم الهجرة وحماية من شردوا قسرا. ونريد للاتفاق العالمي للهجرة المأمونة والمنظمة والقانونية أن يكون مرشدا عمليا لحوكمة الهجرة، وأن يشمل أيضا الحركات والحالات المختلطة للتشريد الطويل الأمد، فضلا عن معالجة قضايا الهجرة غير النظامية وغير القانونية، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وينبغي أن يبقي الاتفاق بشأن الهجرة على تمييز واضح بين اللاجئين والمهاجرين، مع الإقرار بأن بعض المهاجرين في الحالات المعرضة للخطر يعتمدون على المجتمع الدولي لمعالجة حالتهم وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية. ونؤيد التوصل إلى اتفاق غير ملزم وعملي يهدف إلى تحسين الحوكمة العالمية للهجرة حيث تمس الحاجة إلى التحسين.

وبالنسبة لأستراليا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالاستفادة من الأعمال الجيدة لعملية بالي، ستكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعملية بودابست عاملين رئيسيين. وستستفيد منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصورة أكبر من الاستجابات العملية المنحى التي تقدم أكبر قدر من الدعم للفئات الضعيفة.

وتعتبر أستراليا الاتفاقات العالمية نقطة تحول في كيفية استجابة الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للتشريد الجماعي. وبوسع الاتفاقات زيادة الوضوح والقابلية للتنبؤ والتعاون الدولي في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة، وبالتالي، زيادة الثقة العامة والمجتمعية بالهجرة.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة لمعظمنا نحن الموجودون في هذه القاعة، فإن عبور الحدود لا يعدو كونه مسألة إدارية مزعجة. ولكن، في العام الماضي، توفي قرابة ٨ ٠٠٠ شخص في محاولاتهم عبور حدود دولية. ولقى ثلثاهم حتفهم في البحر الأبيض المتوسط وحده. ولا يمكننا سوى

أن نتخيل الشجاعة استجمعها هؤلاء الأشخاص للقيام بتلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر. وتخيلوا، أيضا، مدى الازدهار الذين كان بوسعهم وبوسعنا تحقيقه لو وصلت شجاعتهم وإبداعهم إلى كامل إمكانيتهما. وتصوروا لو كنا نعلم مدى قدراتهم ومهاراتهم، وما كان بوسعهم أن ينجزوه بدورهم لو لم يموتوا في البحر. وبالتالي، فإن سؤالي يتمثل في الكيفية التي ينبغي بها أن نعيد توجيه نهجنا العالمي نحو الهجرة والتشرد لكي يمكن تسخير كامل الإمكانات البشرية بدلا من تبديدها.

وترى كندا أن هناك ثلاث طرق رئيسية للمضي قدما. أولا، نحن بحاجة إلى قيادة طموحة وبناءة. ومع تزايد كره الأجانب والمشاعر المعادية للمهاجرين في جميع أرجاء العالم، نحن بحاجة إلى أن يتحدى كلا القطاعين العام والخاص الآراء المتباينة ويشجعا خطابا أكثر إيجابية بشأن الهجرة. ونتطلع إلى المزيد من المشاركة الجماعية في حملة معا التي أطلقها الأمم المتحدة. كما نتطلع إلى أعمال الممثل الخاص الجديد للهجرة الدولية، لويز أربور، الذي سيساعد على حفز الجهود المبذولة في ذلك المجال.

ثانيا، وبوصفنا الدول الأعضاء، يلزمنا إنشاء نظم وطنية للهجرة أكثر شمولا وتخطيطا ستمكن من تنويع وتوسيع المسارات القانونية النظامية للهجرة، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين. وبوسع تحسين المسارات النظامية، مع أنه ليس حلا سحريا، أن يساعد على الحد من المآسي الإنسانية وتسخير الإمكانات البشرية المتبقية وغير المستغلة أو حتى المهدرة حاليا. وحسب التجربة الكندية، فإن إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك على المستويات الشعبية، في التخطيط والإسهام في مختلف مراحل عمليات الهجرة واللاجئين عنصر رئيسي في نهجنا الشامل.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثا، نحن بحاجة إلى تقديم المزيد من الاستجابات الشاملة للاجئين والمشردين داخليا. ويوفر إطار الاستجابة الشاملة للاجئين،والتزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وزيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية في سياقات التشريد القسري بعض الإمكانيات لتغيير النموذج التشغيلي الحالي. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى حشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لترجمة الالتزامات إلى تحسن كبير لوقائع اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وتقر كندا بموقعها الجغرافي الفريد وتاريخها الخاص المتعلق بالهجرة. وندرك التحديات الكبيرة التي تواجهها بلدان المنشأ والعبور والمقصد في الاستجابة لتدفقات الهجرة، سواء كانت على طول حوض البحر الأبيض المتوسط أو خارجه.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا نزال على استعداد لتبادل أفضل الممارسات والحلول المبتكرة من أجل الهجرة المأمونة والنظامية والقانونية. كما نتطلع إلى استمرار الحوار فيما نفي بالتزاماتنا بموجب إعلان نيويورك (انظر القرار ١/٧١).

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد حافظت جمهورية الأرجنتين تاريخيا على موقفها القائم على المبادئ إزاء حماية حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. وفي ذلك الصدد، ما فتئت الأرجنتين تدعم أعمال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وشاركت بفعالية في عملية التفاوض على إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١).

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، لا تزال الأرجنتين تشعر ببالغ القلق من الحالة الإنسانية في ذلك البلد، وهي تدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات على المدنيين. ويحدو بلدي وطيد الأمل في المبادرات الأخيرة الرامية إلى وضع حد لأعمال العنف في سوريا وبدء عملية سياسية تؤدي إلى بروز مرحلة جديدة تهدف إلى إنهاء سنوات من الخلافات والانقسام.

وفي السنوات الخمس الماضية، أعلن بلدي في كل مناقشة بشأن سوريا أن الحل الوحيد للتراع سياسي وليس عسكريا، ناهيك عن الإرهاب، على نحو ما أقره مجلس الأمن أيضا. إن أزمة اللاجئين في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الجانب الذي تسببه الحالة في سوريا، تمثل بوضوح أكبر حالات الطوارئ الإنسانية في الوقت الحالي، وتسبب، داخليا وعبر الحدود الدولية، تشريد الملايين من الناس، الذين يبحثون بجدية عن الحماية والأمن. والواقع أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها جيران سوريا، مثل لبنان والأردن وتركيا، فإن قدرات استقبال اللاجئين طغت عليها أعداد المشردين، مما أدى إلى مواصلة مئات الآلاف من الناس رحلاتهم، والسعي سعيا حثيثا للوصول إلى أوروبا بأية وسيلة، مما يعرض للخطر حياتهم وحياة أسرهم.

وبالنظر لضرورة توفير الحماية للسكان السوريين، تعهدت الأرجنتين، منذ عام ٢٠١٤، بتقاسم المسؤولية الدولية والاضطلاع بدورها بقبول اللاجئين من سوريا والبلدان المجاورة لها من خلال تنفيذ برنامج إصدار تأشيرة إنسانية خاصة للأجانب المتضررين من التراع في الجمهورية العربية السورية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا في عام ٢٠١٥ فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات برئاسة رؤساء دواوين الوزراء بغرض وضع مبادئ توجيهية عامة للقبول الإنساني للأشخاص الذين شردوا نتيجة للحالة في سورية واقتراح السبل لكفالة إدماجهم الاجتماعي. والهدف النهائي هو الإدماج الكامل للسكان اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة من خلال المشاركة النشطة، والتنسيق، والالتزام الكامل من جانب كل السلطات الوطنية والولائية والمحلية في كل مجال من مجالات الحكومة.

والأرجنتين ملتزمة أيضا بأن تلبي على نحو إنساني احتياجات أشد الفئات ضعفا، بتقديم معونة ملموسة في الأزمات الإنسانية الخطيرة للغاية مباشرة بعد وقوعها، ومساعدة السكان اللاجئين في حالات الطوارئ. وفي ذلك الصدد، فإن ذوي الخوذ البيض يقومون بعمل حاسم في مساعدة أشد الفئات ضعفا. والواقع أن أكثر من نصف السكان اللاجئين من النساء اللواتي، فضلا عن كونهن ضعيفات لأنهن مشردات، يعشن في أصعب الظروف حتى عندما يصلن على ما يبدو إلى مكان آمن. ومن المثير للقلق أيضا زيادة عدد الأطفال والمراهقين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الذين يلتمسون اللجوء. وهناك عوامل محددة مثل العمر والأصل القومي والأصل الإثني والدين واللغة والميل الجنسي والهوية الجنسانية وغيرها قد تعرض اللاجئين لخطر انعدام الحماية أو التمييز. ويجب أن نعزز التزاماتنا وإجراءاتنا إن كنا نريد حماية كرامة كل من اللاجئين وحقوقهم الإنسانية.

وتؤكد الأرجنتين وتقر بأننا، على الرغم من تعقيد التدفقات الدولية الراهنة، يجب ألا نخلط بين اللاجئين والمهاجرين، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية المفاهيمية. غير أنه من المهم أيضا التشديد على أنه بينما لا يوجد أي بلد في مأمن من هذه المسألة، بصرف النظر عن مستوى تنميته أو ترتيبه الدولي، فالواقع هو أن ٨٧ في المائة من اللاجئين تتم استضافتهم في البلدان النامية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ ذلك في الحسبان وهو يحاول إيجاد الحلول.

ونحن ممتنون لإجراء هذا الحوار حتى نتمكن من مواصلة تقديم استجابات ملموسة لما أصبح أكبر أزمة للهجرة في التاريخ الحديث. كل يوم نسمع أنباء عن آلاف الأشخاص الذين يعانون ويموتون أثناء محاولتهم إنقاذ أنفسهم من العنف والاضطهاد والفقر. ولا يمكننا أن نظل غير مبالين في مواجهة تلك الحالة، بل ينبغي ألا نفعل ذلك. وقد حان وقت العمل.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، أفادت الأمم المتحدة بأن ٥ ملايين سوري

فروا إلى البلدان المجاورة، وهذا رقم قياسي جديد لكنه للأسف غير مفاجئ في ضوء استمرار النزاع المدمر في سورية. إن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع مثال فظيع بشكل خاص على الازدراء التام للقانون الدولي الذي اتسم به النزاع السوري منذ بدايته. ومرتكبو ذلك الهجوم وغيره من جرائم الحرب الأخرى يجب أن يحاسبوا، ولكن مجلس الأمن رفض مرة أخرى الاضطلاع بمسؤوليته عن القيام بذلك. وفي ضوء الضربات العسكرية ضد سورية، يبدو أنه سيكون من الأصعب على المجلس أن يتفق على سبيل للمضي قدما. وما انفك المجلس عاجزا عن تلبية توقعات الدول الـ ١١٢ الموقعة على مدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة. وهذا يزيد من أهمية المدونة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو مرة أخرى جميع الدول المتبقية إلى الانضمام إلى تلك المبادرة.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من أولويات جهود ليختنشتاين الرامية إلى تخفيف معاناة اللاجئين والمهاجرين ومنع اندلاع أزمات أخرى. فالمساءلة لا تحقق العدالة للضحايا فحسب، بل لها أيضا أثر رادع وترسي الأساس للمصالحة. والقرار ٢٤٨/٧١، الذي ينشئ آلية للمساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية، خطوة هامة في هذا الاتجاه. فالآلية تحظى بدعم واسع جدا بين أعضاء الأمم المتحدة، سياسيا وماليا، وإنه لمؤشر محمود أن تكون الجمعية العامة على استعداد للاضطلاع بالمسؤولية في أعقاب إخفاق مجلس الأمن المستمر في معالجة الأزمة في سورية.

وتحيي ليختنشتاين إظهار التضامن الاستثنائي من جانب جيران سورية، ولا سيما الأردن ولبنان وتركيا، التي لا تزال ترحب باللاجئين السوريين بأعداد كبيرة. والتزامها يجسد رأينا بأنه يتعين على كل دولة أن تساهم في التضامن من أجل التخفيف من شدة حالة الهجرة واللاجئين. والهجرة ينبغي أن تتم بطريقة آمنة ومنظمة. كما يجب على الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة باللاجئين. ونحث جميع الدول على المشاركة في برامج إعادة التوطين والنقل.

ومن خلال المشاركة في برنامج إعادة التوطين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وخطة النقل للاتحاد الأوروبي، تساهم ليختنشتاين في الجهود الدولية المشتركة من أجل معالجة التشريد الجماعي من سورية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ليختنشتاين أكثر من ٢,٥ مليون فرنك سويسري، أو ما يقارب ٧٠ دولارا للفرد، في شكل معونة إنسانية وإنمائية لمشاريع دعم اللاجئين السوريين التي تتقاسم منظورا طويل الأجل وتشمل تعليم أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من اللاجئين السوريين والأطفال المحليين في الأردن ولبنان، وبناء المؤسسات المستدامة والنهوض بتمكين المرأة. كما تساعد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعزز استقرار المجتمعات وقدرتها على الصمود. ومن خلال السياسات الوطنية لليختنشتاين، تولي اهتماما خاصا للتعجيل بإدماج اللاجئين والمهاجرين. وبفضل برنامج ليختنشتاين للغات المبتكر، يمكنهم تعلم القواعد الأساسية للغة الألمانية في غضون بضعة أسابيع، مما يمكنهم من التفاعل بسرعة مع السكان المحليين والإدارة العامة.

وليختنشتاين تؤيد الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها، التي توفر إطارا قانونيا أساسيا لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. فالجريمة المنظمة كثيرا ما تستهدف وتستغل أشد الفئات ضعفا، بمن فيها اللاجئون والمهاجرون والنساء والأطفال بوجه خاص. وينتهي الأمر بعدد كبير منهم كرقيق معاصرين، سواء عن طريق الإكراه على البغاء أو السخرة أو غيرها من أشكال

الرق. وحظر الرق هو إحدى قواعد القانون الدولي النادرة التي تنطبق في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن وعلى جميع الأطراف الفاعلة. فالدول تخضع لالتزام قانوني واضح بتجريم الرق حيثما يقع والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم. ولكن على الرغم من وجود تلك القاعدة القانونية العالمية القوية، فإن فجوة الإفلات من العقاب فجوة صارخة. وبغية المساعدة على تضييق تلك الفجوة، تتبع ليختنشتاين نهجا مبتكرة، بما في ذلك إشراك المؤسسات المالية في كشف وتعطيل التدفقات المالية المرتبطة بالرق المعاصر — وبعبارة أخرى، تعقب الأموال. ونظمت ليختنشتاين مؤخرا حلقة عمل مع جامعة الأمم المتحدة بشأن الموضوع، وسوف تعرض النتائج في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل.

إن الرق المعاصر هو أحد أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون على نحو جماعي بالقضاء عليه من خلال إطار أهداف التنمية المستدامة. وإذا أردنا أن ننجح، يجب علينا أن نركز على أشد الفئات ضعفا، ولا سيما أولئك الذين أجبروا على الفرار من النزاع والجوع والاضطهاد.

السيد عامر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في العام الماضي طغت على العالم الأزمات الإنسانية المدمرة والنزاعات والقتال الطائفي. وأسفر الاضطراب في الشرق الأوسط وأفريقيا الكثير من القتلى وأجبر ملايين الأشخاص الآخرين على التماس اللجوء إلى شواطئ أجنبية. وهم يضطرون إلى التخلي عن أسرهم وأصدقائهم وديارهم والعديد من مخلفات وجودهم قبل النزاع.

كان عام ٢٠١٦ أسوأ الأعوام من حيث مقتل اللاجئين الذين يفرون من مناطق الحرب والنزاع، أزهقت أكثر من ٥ ٠٠٠ روح بطريقة مأساوية. أصبح البحر الأبيض المتوسط مقبرة لعدد لا يحصى من الأبرياء، ولا سيما الأطفال، الذين لم يجتازوا الرحلة المميتة. إن المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية بذلت جهودا كبيرة في محاولة معالجة الكارثة بمساعدة اللاجئين على الوصول إلى شواطئ آمنة والبدء في إعادة بناء حياتهم. بيد أنه مع ازدياد عدد اللاجئين واستمرار العنف والمعاناة في البلدان التي يفرون منها، نتذكر أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وبينما أتكلم الآن، لا تزال سورية تنزف. العنف الذي يمارسه نظام الأسد، الذي يعتدي بوحشية على شعبه مستخدماً أسلحة تقليدية وغير تقليدية، أغرق البلد في أسوأ أزمة إنسانية في تاريخ الشرق الأوسط. ومذبحة خان شيخون، التي حدثت الأسبوع الماضي فقط، بمثابة تذكير بأن المجتمع الدولي قد أخفق مرة أخرى في وقف استمرار نظام الأسد في وحشيته.

لقد أدان رئيس إسرائيل، السيد روفين ريفلين، الهجوم بأشد العبارات الممكنة:

> ”الصور التي نشاهدها اليوم من سورية والتقرير عن مذبحة المدنيين، الأطفال، بالأسلحة الكيميائية، وصمة على جبين البشرية جمعاء. على المجتمع الدولي أن يتكاتف لوضع حد لهذا الجنون القاتل وضمان أن هذه المشاهد لن تتكرر أبدا في أي مكان.“

من المفجع أن هذه ليست المرة الأولى التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. كما أفادت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، شن نظام الأسد ثلاثة من الهجمات الكيميائية الأربعة السابقة في سورية. وشن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الرابعة. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح باستمرار هذه الأعمال الوحشية. الآن أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نتصرف وأن تتضافر جهودنا لكي ننهي أخيرا هذه الفظائع. على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه الذي قطعه في عام ٢٠١٣ وأن يزيل على نحو تام هذه الأسلحة المروعة من سورية.

وكدولة أسسها لاجئون، فإن إسرائيل تشعر بحساسية بالغة إزاء الأعداد غير المسبوقة من اللاجئين والمهاجرين التي ظهرت في السنوات الأخيرة. إسرائيل تقوم بدورها لمساعدة المحتاجين. تعمل المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية لمحاولة تخفيف معاناة اللاجئين. فعلى سبيل المثال، أنشأت الوكالة الإسرائيلية للمعونة، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في توفير الإغاثة المنقذة للحياة في حالات الكوارث والدعم طويل الأمد، برنامج الاستجابة في الأزمات لملتمسي اللجوء على الصعيد العالمي لتساعد بوجه خاص اللاجئين الفارين إلى أوروبا. وعلاوة على ذلك، تواصل المستشفيات الإسرائيلية علاج الجرحى السوريين الذين يلتمسون المساعدة الطبية. جمال، وهو صبي سوري أصيب في هجوم بصاروخ حطم ساقه، قضى ٢٠ يوما في غيبوبة في مستشفى إسرائيلي. كان عمره ٧ أعوام عندما تلقى العلاج في عام ٢٠١٥، مما يعني أنه لم يعرف سوى النزاع والحرب معظم حياته. وشأنهم شأن جمال، يستيقظ آلاف الأطفال السوريين على العنف، ولا يعرفون سوى الخوف.

(تكلم بالعربية)

كيف يمكن للمرء أن يصمت أمام الجرائم التي تحدث في سورية، كيف نصمت ونظام الأسد يستمر في ارتكاب المجازر التي يذهب ضحيتها آلاف الأطفال والنساء والرجال. هذا الأسبوع، ضم النظام إلى إنجازاته مجزرة خان شيخون، إلى جانب مجازر حلب وريفها، رسم النفل، وتريمسة في ريف حماة، مجازر درعا، الحولة في محافظة حمص، مجزرة داريا، الغوطة الشرقية، مجزرة جديدة الفضل وغيرها من المجاز. لم تبق محافظة في سورية ولا بلدة بل ولا حتى حي لم يرتبط اسمه بمجزرة أسدية. والحبل على الجرار. هذا النظام لن يتوقف عن القصف والقتل والقمع والتجويع وارتكاب المجازر من تلقاء نفسه. ومن هنا لا يعقل أن يبقى المجتمع الدولي مكتوف اليدين. طفح الكيل. على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن وأن يبعث رسالة واضحة إلى نظام الأسد، لحد هنا وكفى.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تشارك المكسيك في هذه المناقشة لأنها تمثل فرصة لمناقشة إحدى أكثر المسائل التي تواجه جميع الدول الأعضاء تعقيدا. بعد اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، بدأنا نرى أولى الجهود العالمية الرامية إلى تحديد الاستجابات والتعامل مع الحالات التي يواجهها ملايين الناس، التي يمكن أن تشكل الفارق بين الحياة والموت.

أولا، يجب أن نسلم بأننا عندما نتكلم عن المهاجرين واللاجئين، فإننا نتكلم عن بشر. كانت المكسيك وستظل مناصرا قويا لحقوق المهاجرين داخل وخارج حدودنا على السواء. المكسيك بلد منشأ وعبور ومقصد وعودة للمهاجرين. وهي من البلدان المضيفة للاجئين. والمكسيك ملتزمة بأمن وكرامة عناصر التقدم والتنمية أولئك. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها بعض البلدان وإصرار العديد من البلدان الأخرى على التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية، فإننا ما زلنا نأسف لهذه الأزمة الإنسانية الخطيرة، ذات العواقب العالمية.

اللاجئون ليسوا مصدرا لانعدام الأمن. إنهم من أطراف المعاناة. إن سنة ٢٠١٧ أخطر من سنة ٢٠١٦ للمهاجرين وطالبي اللجوء. في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، لقى ٢,٤ في المائة من جميع المهاجرين الوافدين عبر البحر الأبيض المتوسط حتفهم، مقارنة مع ١,٤ في المائة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. تستغل منظمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومهربي المهاجرين والمتجرين بهم الثغرات في التعاون الدولي من أجل استغلال ضحاياها. لا تقتصر هذه الظاهرة على منطقة واحدة. حيثما لا توجد مسؤولية مشتركة توجد المعاناة غير الضرورية للمهاجرين واللاجئين.

وإننا نحيي تلك الحكومات وأعضاء المجتمع المدني الذين انضموا إلى الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح. آلاف المتطوعين الذين نراهم في عرض البحر وعلى البر يجددون إيماننا بالقوة البشرية. وما داموا ينقذون الأرواح، علينا تنسيق الجهود

بفعالية لتناول الأسباب ومعالجة مظاهر الهجرة بنهج شامل وتعاوني يركز على الإنسان من شأنه أن يفضي إلى مجتمعات محلية يمكن فيها لكل شخص تحقيق كامل إمكاناته.

أمام المجتمع الدولي أكبر فرصة في التاريخ للتحرك نحو حوكمة حقيقية للهجرة ذات طابع إنساني. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمدنا أمس عمليته التحضيرية، سيمكننا من تعزيز التنمية المستدامة من خلال سياسات الهجرة المدارة جيدا. سيلزم في السنوات القليلة المقبلة تضافر الجهود والإرادة السياسية في إطار حوار شامل ومفتوح وشفاف. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الشروع في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ مع الجزع مشاعر التمييز وكره الأجانب والعنصرية التي تروج للمهاجر بوصفه عاملا من العوامل المسببة لبطالة رعايا بلدان المقصد. والواقع أن المهاجرين عامل من عوامل التنمية لهذه البلدان، وهو ما ظهر إحصائيا. نحن نرفض المؤشرات التي تصف المهاجرين بأنهم من عوامل الخطر بالنسبة للحفاظ على الثقافات الوطنية. الأمر أبعد ما يكون عن ذلك، إن اللاجئين والمهاجرين يثرون المجتمعات المضيفة لهم.

إن المجاهرة بمعارضة كراهية الأجانب والكراهية والعداء للأجانب لا تكفي؛ علينا أيضا تعزيز التماسك والإدماج الاجتماعيين. وتفخر المكسيك بأنها دشنت حملة وطنية مع الأمين العام غوتيريش. وإذ نعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، نكافح لإعلاء حقوق اللاجئين والمهاجرين والتنديد بكراهية الأجانب.

لنتحل بالشجاعة للاعتراف بالبراغاماتية المصطنعة في خطاب الكراهية المستمد من إيديولوجيات قومية متطرفة خاطئة. ولنتحل بالقوة لإدانة ورفض همجية وتضليل أولئك الذين يستغلون محنة المهاجرين ويجعلونهم هدفا للعنصرية. لنتحل بالإدراك الكامل والحكيم لمصلحة البشرية. وتعرب المكسيك عن تضامنها مع جميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء العالم وتنتظر اليوم الذي نتذكر فيه هذا البند من بنود جدول أعمال الأمم المتحدة باعتباره نقطة فاصلة تاريخية – يوم قررنا السير على الجانب الصحيح من التاريخ.

السيد سيروتي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي تهدف إلى إذكاء الوعي العالمي بالمحنة المأساوية للاجئين والمهاجرين، ولا سيما ملتمسي اللجوء السوريين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء مدى شدة الحالة والمآسي الإنسانية التي تخفيها الأرقام التي سمعناها للتو. وبلدنا عازم على المساعدة في إيجاد حلول دائمة للتحديات المعقدة الكامنة في هذه الحالة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نتخذ إجراءات على جبهتين. أولا، علينا أن نجد السبل لمنع حدوث هذه الحالات المأساوية في المستقبل، وثانيا، علينا تحسين حياة أولئك الذين أجبروا على مغادرة بلدهم. أولا وقبل كل شيء، يجب أن تكون الوقاية في صميم شواغلنا. عدم احترام القانون الدولي الإنساني أثناء الأعمال العدائية سبب رئيسي للتشريد القسري، لا سيما في سورية. وقد حان وقت العمل. يجب أن نجد الحلول السياسية للتراعات المسلحة المسؤولة عن الكثير من المعاناة ونضع حدا لانتهاكات القانون الدولي.

وإن لم تكن جهودنا الوقائية فعالة، يجب أن تكون أولويتنا الثانية هي تحسين حياة أولئك الذين أجبروا على ترك أوطانهم. المستويات الحالية للتشريد تؤدي إلى تحديات إنسانية، لا سيما من حيث توفير الحماية وإيجاد حلول دائمة. وتؤكد سويسرا من جديد على ضرورة احترام القانون الدولي في البلدان المضيفة وبلدان العبور للمهاجرين واللاجئين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر أن صياغة الاتفاقين العالميين فرصة فريدة لنا للعمل معا. وسيتمثل الهدف في وضع

إطار متين يعالج الأسباب الجذرية للتراع والتشريد القسري، ويراعي ضعف المهاجرين واللاجئين ويعزز حقوقهم، وأخيرا، يسهم في الإدارة الفعالة للهجرة الدولية. إن السبيل الوحيد لحل تحديات الهجرة اليوم هو بالعمل معا وبإظهار الإرادة السياسية القوية.

السيد كراب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء.

إن مناقشة اليوم هامة لأنها تذكرنا بأن المأساة التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط لا تزال مستمرة. هذا العام، قام عشرات الآلاف من الناس بالرحلة الخطرة إلى أوروبا وفقد المئات أرواحهم على طول الطريق. عدد الأشخاص الذي يسلكون هذا الطريق في ازدياد. وحتى الآن هذا العام، وصل حوالي ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين واللاجئين إلى إيطاليا بالقوارب، مقارنة مع ١٩ ٣٠٠ خلال نفس الفترة من العام الماضي. واستجاب العديد من البلدان حول العالم لتلك المأساة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين. ورغم قيام ألمانيا بصفة خاصة والاتحاد الأوروبي بصفة عامة بالكثير لدعم اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا، من الواضح أنه لا يمكن لبلد وحيد أو منطقة معالجة أزمة اللجوء والهجرة بمفردها. أدوات السياسات المحلية والإقليمية ببساطة ليست كافية. هذه أزمة عالمية تتطلب استجابة عالمية مع مسؤولية مشتركة على الصعيد العالمي.

وفي ضوء ذلك، ترحب ألمانيا بشدة بالتقدم المحرز صوب وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ووضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المساعدة في تطوير تلك الأدوات الأساسية اللازمة لمعالجة الهجرة والتشريد على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. تولت ألمانيا، مع المغرب، رئاسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لفترة التفاوض على الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وسنستخدم رئاستنا للنهوض بالاتفاق العالمي ودعم المفاوضات بشأنه لكن علينا أن نفعل أكثر من مجرد إيجاد أدوات للاستجابة إلى التحركات الكبيرة للناس. نحن بحاجة أيضا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لدعم المحتاجين الآن، مثل ملايين السوريين الذين يعانون في أحد أكثر التراعات المدمرة في عصرنا.

الحالة الإنسانية في سورية مروعة. ملايين الناس شردوا داخليا أو فروا من الحرب والدمار والإرهاب في بلدهم، ويلتمس معظمهم اللجوء في البلدان المجاورة. وقد أظهرت هذه البلدان كرما غير مسبوق في استضافة الكثير من اللاجئين على الرغم من التحديات الاجتماعية التي تواجهها هي نفسها. في عام ٢٠١٦، وصل حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومهاجر ألمانيا. وتفخر ألمانيا بأن تكون واحدة من أكبر الجهات المانحة الإنسانية والمستثمرين على المدى البعيد في الهياكل الأساسية والتعليم وفرص العمل في سياق التراع السوري. فمنذ عام ٢٠١٢، ساهمت ألمانيا بـ ٢,٨ بليون يورو في المعونة لدعم سورية والبلدان المجاورة لها. كما نقدم مساهمة كبيرة إلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، الذين يوفرون مساعدة لـ ١١ مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في سورية والمنطقة.

قبل يومين في مؤتمر سورية في بروكسل، تعهدت ألمانيا بتقديم ١,١ بليون يورو أخرى لمساعدة شعب سورية والمنطقة، بالإضافة إلى التعهد الذي قطعناه في لندن في عام ٢٠١٦. المبلغ المتعهد به هو أكبر مبلغ تعهدت به أية دولة. لاشك في أن التمويل الإنساني هام لكن التعهدات وحدها لا يمكن أن تضمن أن المعونة تصل إلى الذين يحتاجون إليها. يعيش حوالي ٥ ملايين سوري في مناطق يصعب الوصول إليها ولا يمكنهم التعويل على إمدادات منتظمة من المعونة الإنسانية. والحالة مأساوية بصفة خاصة بالنسبة لحوالي ٦٥٠ ٠٠٠ يعيشون في مناطق محاصرة.

وهذا هو السبب في أن ألمانيا تسعى حثيثا إلى تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة في سورية، ولا سيما أولئك الذين هم جزء من فرقة العمل الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. وفضلا عن تقديم المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، من الأهمية بمكان أن نضمن أن للاجئين مكانا آمنا يذهبون إليه. بيد أن المجتمعات المحلية المضيفة تصل إلى أقصى حدود قدراتها بصورة متزايدة، والحالة في العديد من مخيمات اللاجئين متوترة. وتهدف السياسات الإنمائية الألمانية إلى عدم ترك المنطقة تتصدى لتلك التحديات باستخدام أجهزتها. إن ما نريده هو أن يستعيد الناس السيطرة على حياتهم. وهذا هو الأمر الأهم. فالناس يحتاجون إلى آفاق مستقبل أفضل، ويجب تهيئة بيئة لهم بحيث يمكنهم الاعتماد على أنفسهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، تتبع المعونة الإنمائية الألمانية في المنطقة نهجا يقوم على ثلاثة أركان: تعليم الأطفال، والتدريب المهني للشباب والوظائف للأكبر عمرا. وألمانيا هي أحد أكبر المانحين في القطاع التعليمي في سورية والبلدان المجاورة. ففي عام ٢٠١٦، قدمنا ٢٤٥ مليون يورو لدعم التعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني، مع بلوغ ١,٣ ملايين الأطفال والمراهقين. ومنذ عام ٢٠١٤، تبرعت ألمانيا أيضا بمبلغ ١٤٢ مليون يورو لليونيسيف دعما لبرنامج توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان. وهذا البرنامج هو جزء من المبادرة الدولية ”لا لضياع أي جيل“، التي ساعدت أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ طفل سوري يذهبون إلى المدارس بلبنان في ٢٠١٦.

وبنفس الروح، أطلقنا مبادرتنا المسماة ”شراكتنا من أجل الآفاق“ في بداية ٢٠١٦. اوهدفها الرئيسي هو خلق فرص عمل من قصيرة إلى متوسطة الأجل وتوفير مصدر للدخل. وبنهاية ٢٠١٦، كنا قد ساعد على انخراط حوالي ٠٠٠ ٦١ شخص في القوى العاملة، أساسا من خلال برامج النقد لقاء العمل وتمويل رواتب المدرسين. وهذا هو الطريق الذي سنواصل السير عليه في عام ٢٠١٧.

وأخيرا، وهو الأهم، يجب حل الأسباب الجذرية للتشرد في بلدان المنشأ والعبور إذا أردنا أن نتمكن من حل الأزمة في الأجل الطويل. فالناس يقومون برحلة خطرة فرارا من الحرب والإرهاب. وقد أودت الحرب الأهلية السورية فعلا بحياة أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، وشردت أكثر من ١١ مليون شخص. ولذلك نحن بحاجة إلى مواصلة المحادثات في جنيف بغية إيجاد حل سياسي. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة، ونحث جميع أطراف المحادثات على العمل معا لإحلال السلام في سورية. وكما أكد وزير الخارجية الألماني في بروكسل هذا الأسبوع، نحتاج إلى التوصل إلى حل سياسي للتراع. وإلا، فلن نتمكن من تحقيق الاستقرار في البلد، ولن يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم. فبدون حل سياسي، سنواصل معالجة الأعراض وليس الأسباب الأساسية.

السيدة موانغي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين.

أود أيضا أن أشكر السيد فولكر تورك، مساعد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد أشرف نور، المراقب الدائم للمنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة، على بيانيهما.

يتضامن وفد بلدي مع جميع طالبي اللجوء الذين يفرون من التراع وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وهم بحاجة إلى دعمنا ويستحقون أن تتم معاملتهم بطريقة إنسانية وكريمة بينما نسعى إلى تسوية سياسية لجميع التراعات، بما في ذلك

في سورية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنفيذ إجراءات اللجوء العادلة والفعالة.

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، وحتى شباط/فبراير ٢٠١٧، قُدر عدد وفيات اللاجئين والمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط بـ ٦٦٣، وحتى بداية هذا الشهر، وصل حوالي ٠٠٠ ٢٩ من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا. وهذا يمثل قرابة ١١ وفاة يوميا، وغالبية أولئك الذين توفوا أتوا من أفريقيا، بمن فيهم النساء والأطفال. وتؤكد هذه الأرقام أن الأشخاص الذين يفرون من مناطق النزاع وفي حاجة إلى الحماية الدولية سيواصلون التماس السلامة في أوروبا وخارجهابغض النظر عن عمليات الصد والفرز الدقيق والحرمان من الوصول إلى إجراءات اللجوء.

وإن كان عبور البحر الأبيض المتوسط هو مسعى خطر للغاية وأقرب إلى وقوع مأساة، فإنه لم يردع الأشخاص الذين يلتمسون الأمان من محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط من أجل التماس اللجوء في أوروبا. وبدلا من ذلك، تولد الطلب على مهربي المهاجرين والجهات الفاعلة الإجرامية الذين ينقلون المهاجرين على متن سفن غير الصالحة للملاحة، غالبا ما تتحول توابيت للموتى. وعلينا واجب وقف تهريب المهاجرين ووضع اليد على المؤسسات التجارية الضالعة في ذلك من أجل إنقاذ الأرواح.

وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأنا الأطر التي سيسترشد بها عملنا في توفير وسائل الهجرة المأمونة والمنظمة. إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تمنحنا الفرصة لإنهاء مأساة ومعاناة المهاجرين الذين يسعون إلى عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وهذا يتطلب الإرادة السياسية، وتوسيع نطاق موارد التمويل والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ووجوب تقيد بلدان المقصد والبلدان المتلقية بالقانون الإنساني.

لقد وفرت لنا خطة الامم المتحدة للتنمية لعام ٢٠٣٠ إطارا لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع والتنقل غير الطوعي للاجئين والمهاجرين عن طريق إدماج الهجرة في الأهداف والغايات. فهي تدعونا إلى احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة؛ ومراعاة أوجه ضعف المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا؛ ومعالجة التشرد القسري والأزمات الإنسانية؛ والقضاء على الاتجار بالبشر.

إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) يلزمنا بتولي مسؤولية إدارة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بطريقة إنسانية ومتمحورة حول الإنسان. فالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية سيدعم الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. كما سيتيح المجال لإنشاء وتوسيع مسارات الهجرة الآمنة والنظامية، ومزيد من التعاون الدولي لتحسين إدارة الهجرة.

ولدينا الفرصة لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية من خلال تجديد التزامنا بمعالجة العوامل التي تخلق الهجرة غير القانونية أو تفاقمها؛ والتعاون لتهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات من العيش في سلام في أوطانهم؛ ومكافحة الاستغلال والإيذاء والتمييز التي يتعرض لها المهاجرون؛ وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي أحد أهدافها القضاء على الفقر المدقع وعدم المساواة؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وأشكال الرق المعاصرة؛

وباعتبار كينيا بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين غير القانونيين، فإنها ترى أن إنشاء نظم لجوء تتسم بالإنسانية والفعالية هو أيضا هام لمعالجة مشكلة المهاجرين وطالبي اللجوء في حوض البحر الأبيض المتوسط، سواء كانوا من سورية أو أي مكان آخر. وننضم إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى

زيادة الدعم المقدم لبلدان اللجوء الأول مثل تركيا وإيطاليا والأردن ولبنان، وكذلك لبلدان في أفريقيا، مثل إثيوبيا وليبيا وبلدي، كينيا. وندعو إلى التمويل الذي يمكنه أن يواكب الاحتياجات الإنسانية المعجلة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): في الوقت الراهن، لا تزال حالة اللاجئين والمهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط خطيرة. وهذه المشكلة تتفاقم أيضا منذ وقت طويل في أفريقيا ومناطق أخرى من دون حل واضح، مما تسبب في شعور المجتمع الدولي على نطاق واسع بالقلق حيث أصبحت المشكلة تحديا عالميا مشتركا، ينطوي على العديد من العوامل المعقدة. إن سببها الجذري هو عدم الاستقرار والتنمية غير المتكافئة على الصعيد الإقليمي، ويتمثل حلها الأساسي في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي وتحسين الحوكمة العالمية.

وفيما يتعلق بصون السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين، ينبغي لجميع البلدان الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسوية خلافاتها ومنازعاتها عن طريق الحوار السياسي. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في تعزيز المساعي الحميدة والوساطة وتحسين آليات منع نشوب النزاعات وحلها، بغية ضمان فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الحوار والتبادل المتكافئين بين مختلف الحضارات وأن يكافح بحزم جميع أشكال الإرهاب وأن يتفادى الازدواجية في المعايير.

إن النزاع في سورية مستمر منذ سبع سنوات، مما يتسبب في معاناة كارثية للأبرياء في سورية. ويحدونا الأمل في أن يتكاتف المجتمع الدولي في تكثيف دعم الأمم المتحدة بوصفها قناة رئيسية للوساطة وتوطيد وقف إطلاق النار، وأن يشجع باستمرار العملية التي تحققت بشق الأنفس من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

ثانيا، فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المشتركة، ينبغي لنا مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها الإنمائية وتحسين البيئة الدولية من أجل التنمية. وينبغي أن نروج لعولمة اقتصادية أكثر شمولا، تفيد الجميع وتتيح للبلدان النامية صوتا أقوى في الشؤون الاقتصادية العالمية. ويتعين تكثيف التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنشأ في أفريقيا والشرق الأوسط بغية رفع مستوى تنميتها.

ثالثا، في ما يتعلق بمواصلة تعزيز التعاون الدولي بشأن اللاجئين والهجرة، ينبغي لدول منشأ اللاجئين والمهاجرين ودول العبور ودول المقصد أن تعزز التضامن والتعاون وأن تتحمل مسؤولياتها. ويتعين على البلدان المعنية استقبال اللاجئين والمهاجرين بروح من الانفتاح والشمول، والقضاء على الممارسات الإقصائية والتمييزية تجاه اللاجئين والمهاجرين ومساعدتهم على التكيف مع بيئاتهم الجديدة. وحري بالبلدان المتقدمة النمو أن تزيد المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان النامية والوكالات الدولية.

رابعا، بخصوص مواصلة تحسين الحوكمة العالمية بشأن اللاجئين والهجرة، ينبغي لجميع الدول أن تنفذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين بجدية مع إتاحة الفرصة لقيام وكالات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بدورها كاملا. إن البلدان النامية تستضيف معظم اللاجئين في العالم، ولذلك ينبغي إيلاء أهمية لشواغل وأدوار هذه البلدان، التي يجب إتاحة مجال أوسع لها للتعبير عن رأيها. ويتعين التشديد بقوة على عملية التفاوض الدولية بشأن الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين والمهاجرين.

في ١٨ كانون الثاني/يناير، خاطب الرئيس شي جين بينغ مكتب الأمم المتحدة في جنيف، داعيا إلى إيجاد مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية من خلال بذل جهود لبناء عالم نظيف وجميل. فالبشرية تمر في الوقت الحاضر بفترة تنمية

وتحول وتغيرات هائلة، حيث تواجه تحديات لا تحصى ومخاطر متصاعدة. وجميع بلدان العالم مترابطة ومتشابكة؛ ومصائرها مترابطة بصورة لا تنفصم. وإنشاء مجتمع ذي مستقبل مشترك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله التصدي لمختلف المخاطر والتحديات، بما في ذلك مسألة اللاجئين والمهاجرين.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتسوية مسألة اللاجئين والمهاجرين، وتشارك فيها مشاركة كبيرة. والصين تعمل جاهدة للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين وتدعم بقوة تحقيق البلدان النامية للتنمية المشتركة وتوفر بنشاط المساعدة الإنسانية لبعض البلدان والوكالات الدولية. وقد قدمت الصين أكثر من ٦٨٠ مليون يوان في صورة مساعدات عينية ونقدية للشعب السوري، بمن فيهم اللاجئون السوريون في الخارج. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، قررت الصين تقديم مبلغ آخر قدره ٢٠٠ مليون يوان لهذا الغرض.

وفي الآونة الأخيرة، قدمت الصين مليون دولار إضافية إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومفوضية اللاجئين لدعم جهودها في تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين في بعض البلدان. كما سيجري استخدام جزء من أموال صندوق الصين – الأمم المتحدة للسلام والتنمية لدعم مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في جهودهما الرامية إلى توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية للاجئين في بلدان مثل باكستان وإيران وسورية وغانا.

وستنضم الصين، قدر استطاعتها، إلى المجتمع الدولي في مواصلة إسهامه في تسوية مسألة اللاجئين والمهاجرين العالمية.

السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل يومين فقط، قتل ما لا يقل عن ٧٠ شخصا، بمن فيهم ١١ طفلا، في هجوم وقع في إدلب، بسورية. وترددت أنباء عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الهجوم الجبان هناك. وماليزيا تدين استخدام الأسلحة الكيميائية بأشد العبارات، وتدعو إلى إجراء تحقيق سريع لضمان إخضاع مرتكبي هذه الفعلة الشنيعة للمساءلة.

لقد أوقعت الحرب الوحشية في سورية المستمرة منذ أكثر من ست سنوات خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء، وتسببت في تشريد أعداد هائلة من البشر، نزحوا بحثا عن ملاذ من التراع. وفي سياق الهجرة غير النظامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ننظر إلى ضخامة عدد الوفيات بين أولئك الذين يحاولون عبور البحر بوصفها أزمة إنسانية في حد ذاتها. إن الصور المروعة للمهاجرين الذين يفشلون في محاولة الوصول إلى الشاطئ منطبعة في ضميرنا الجماعي.

ففي سياق الاستغلال الفظيع لشقاء هؤلاء المهاجرين، يسعى مهربو البشر والمتجرون بهم بلا ضمير إلى التربح من ورائهم بعرض مساعدتهم في عبور البحر الأبيض المتوسط مقابل أسعار باهظة. ونحن ندين الطابع الفظيع للمهربين الذين يقتاتون على مواطن ضعف الأشخاص المتضررين من التراعات المسلحة، والذين لا هم لهم سوى البحث عن حياة أفضل في مكان آخر. وهذه الحالة لا يمكن السماح باستمرارها.

ويتمثل جانب يتطلب اهتمامنا العاجل في تزايد أعمال كراهية الأجانب ضد اللاجئين. إن تصاعد ظاهرة المهاجرين غير النظاميين واللاجئين التي نشهدها الآن هو اختبار لحدود قيم حقوق الإنسان بصفة مستمرة، ولا سيما بشأن طريقة معاملة الأشخاص الذين يعبرون الحدود بين الدول. ويساورنا القلق إزاء شهادة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومفادها أن التنميط العنصري والعرقي في إنفاذ القانون متفش في المعابر الحدودية الرسمية ومراكز النقل، بالرغم من أن هذه الأعمال ذات طابع تمييزي في أساسها. وهذه الأفعال التي تُرتكب ضد اللاجئين تهدد سلامة القانون الدولي

لحقوق الإنسان، ونحن بحاجة إلى توفير التوجيه لوكالات إنفاذ القانون بوسائل، من بينها وضع قواعد تنظيمية قابلة للإنفاذ.

وفي مواجهة هذه المأساة الإنسانية، يرى وفد بلدي أنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة. ولا يسعنا أن ننتظر، بل يجب علينا التصدي للحالة المفزعة للهجرة غير القانونية في جميع أنحاء العالم، سواء في البحر الأبيض المتوسط والذي يمثل حاليا أخطر معبر حدودي في العالم، أو في أي مكان آخر، ولتصاعد كراهية الأجانب ضد اللاجئين.

وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أن ثمة أهمية كبيرة لتنفيذ الإطار ذي الصلة، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) الذي شاركت ماليزيا مع وفود أخرى في تقديم مشروعه. ويدعو القرار إلى اتخاذ إجراءات لوقف مهربي البشر والمتجرين بهم في حدود معايير معينة، مع إعطاء الأولوية على وجه الخصوص للحفاظ على حياة وسلامة وأمن المهاجرين، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.

كما يثني وفد بلدي على استعداد المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمعالجة حالة المهاجرين واللاجئين في حوض البحر الأبيض المتوسط. إن اعتماد الإعلان السياسي في مؤتمر قمة فاليتا لعام ٢٠١٥ وخطة عمل فاليتا المشتركة، التي تم اعتمادها قبل شهرين، قد وفرا إطارا متينا للتصدي لمأساة المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت في العام الماضي مبادرة ”معاً – كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع“ خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، التي وفرت الأساس لمنبر عالمي من أجل صياغة خطاب قوي ومقنع اللاجئين والمهاجرين، مع الاعتراف بالشواغل المشروعة للمجتمعات المحلية المضيفة. واستشرافا للمستقبل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزامنا بالمساهمة في عمل الأمم المتحدة بشأن معالجة الحالة، بما في ذلك هدفه المتمثل في اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في ٢٠١٨.

وتتشاطر ماليزيا آراء الآخرين بشأن أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري الناجم عن هشاشة الدول وانعدام أمنها. وبينما نشيد بمداولات اليوم وتركيزها على ملتمسي اللجوء السوريين، يود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على حقيقة أن التحديات التي تشكلها النزاعات، واضطهاد المدنيين وشبكات الأشخاص المهربين والمتجرين بالبشر لا تقتصر على منطقة البحر المتوسط لوحدها. فالمناطق الأخرى، بما فيها بلدي، في جنوب شرق آسيا، ليست محصنة ضد هذه التحديات أيضا. قبل عامين، واجهنا تحدي معالجة تحركات الأشخاص غير النظامية في منطقة بحر أندامان. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن المعلومات التي نستقيها من مداولاتنا اليوم ستساعدنا على معالجة المسألة في منطقتنا.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة أن حكومة بلدي ملتزمة باستقبال ٣ ٠٠٠ لاجئ سوري خلال السنوات الثلاث القادمة، كما أعلن رئيس وزراء بلدي خلال المناقشة العامة للجمعية في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.22). وحتى الآن، استضفنا ما مجموعه ٧٩ لاجئا سوريا في ماليزيا، ولا تزال العملية الإدارية جارية بشأن ٢٠٠ آخرين. وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست طرفا في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧، فإنها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي تقدم المساعدة للأشخاص السوريين في أوقات حاجتهم.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نعتقد أن من المهم، وقد آن الأوان، للمجتمع الدولي أن يعالج الحالة التي تواجه اللاجئين ويقوم بكل ما في وسعه للتقليل من محنتهم ومعاناتهم. أود أن أثير نقطتين أساسيتين أعتقد أنهما حاسمتان بالنسبة للكيفية التي ينبغي

للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، أن تتناول القضية المطروحة والحالات الأخرى المماثلة.

أولا، اللاجئون هم موضوع المسؤولية والحماية الدولية المشتركتين، حيث إن تقاسم الأعباء والاستجابة الجماعية هما من المتطلبات الحيوية إذا أريد حماية اللاجئين بصورة منهجية. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يبذلا كل ما في وسعهما لدعم اللاجئين والبلدان المضيفة لهم بحياد واستنادا إلى المبادئ الإنسانية. وفي الواقع، أن ذلك لم يحدث. وفي العقود الأخيرة، استضافت ثلة من البلدان النامية السكان اللاجئين في العالم بأسره تقريبا، مستخدمة مواردها الشحيحة ومر معظم ذلك من دون ملاحظته. وفي حالة إيران، فقد استضافت ملايين اللاجئين من أفغانستان والعراق لعقود، وتواصل القيام بذلك مع الحد الأدنى من الدعم الدولي والاهتمام والمساعدة – أو لا شيء على الإطلاق. إلا أنه في حالة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، فقد أُعطي قدر كبير من الاهتمام للمشكلة. ولئن كنا نرحب نرحب بالجهود الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى التعامل مع تلك الحالة المحددة، فإننا لا نزال نعتقد أن جميع اللاجئين، وجميع البلدان التي تستضيفهم، يستحقون اهتماما مماثلا، وأنه يجب على المجتمع الدولي معالجة أزمات اللاجئين على قدم المساواة.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن ندرك أن اللاجئين وملتمسي اللجوء هم أعراض لمشاكل أعمق. ومسألة اللاجئين في منطقتنا ليست جديدة ولا غير معروفة. فملايين الفلسطينيين قد لجأوا إلى البلدان المجاورة لأكثر من ستة عقود حتى الآن، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. إن موجة اللاجئين في حوض البحر الأبيض المتوسط الفارين من أهوال الحرب والنزاع والعنف في أوطانهم هي نتيجة للتدخل الأجنبي والحروب الوقائية التي يعقبها اندلاع الإرهاب والتطرف. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يتبع نهجا مسؤولا إزاء المسألة، فيجب عليه معالجة أسبابها الجذرية وشن حملة عالمية متضافرة لمكافحة التدخل والاحتلال فضلا عن الإرهاب والتطرف العنيف. والهجمات غير القانونية بالقذائف الليلة الماضية تعطي مثالا واضحا على التصرفات الخطيرة وغير المسؤولة التي لا تشجع الإرهابيين فحسب، ولكنها تجبر المزيد من الناس على التشرد. وهذه الأفعال الانفرادية العدوانية، التي هي انتهاكات جسيمة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي، يمكنها أيضا أن تقوض المبادرات الدولية، بما فيها تلك التي تطلقها الأمم المتحدة، لإنهاء الإرهاب والتطرف العنيف في سورية.

إن جمهورية إيران الإسلامية أكبر ضحية للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، وهي تدين أي استخدام لهذه الأسلحة، بغض النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها. ومع ذلك، فإننا ندين بشدة الهجوم بالقذائف الذي شنته الولايات المتحدة الليلة الماضية على القاعدة الجوية السورية ردا على استخدام سورية المزعوم للأسلحة الكيميائية. ونحن نعتبر هذه الذريعة للإجراءات الانفرادية خطيرةً ومدمرةً، وانتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتعتقد إيران أن هذه الأعمال العدوانية – حيث التوقيت والجناة والمستفيدين كلهم متهمون – ستعقد الحالة ليس في سورية فحسب، بل في المنطقة برمتها.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ثابتة في عزمها على العمل مع المجتمع الدولي في المعالجة الحقيقية لمعاناة التي يلحقها التطرف العنيف والإرهاب بالمشردين الأبرياء من النساء والأطفال.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن موضوع يحظى باهتمام عالمي واسع النطاق ويتطلب اهتمامنا الخاص. إن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين والنتائج التي تنجم عنها، ليس على الصعيد الإنساني فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتطلب

مشاركتنا والتزامنا جميعا. وينبغي أن تكون أولوية دولنا هي كفالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

والتحديات الراهنة لم يسبق لها مثيل. ويقدر أن أكثر من ٦٥ مليون شخص اضطروا إلى مغادرة بلادهم حفاظا على حياتهم. ولا يمكننا أن ننسى أن اللاجئين، بما في ذلك الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين، لا يزالون يعيشون دون خط الفقر وتتعرض حياتهم للخطر.

ملايين النساء والأطفال يعانون في حالات مفزعة كثيرا ما تنشأ بسبب مجموعات من المجرمين تستغل ضعفهم، مما يؤدي إلى المزيد من العنف والمحن. ولذلك لا يمكن كفالة الحماية الفعالة لحقوق وحريات جميع المهاجرين بغض النظر عن مركزهم، وكذلك حقوق وحريات اللاجئين إلا من خلال التضامن والتعاون ونهج محوره الناس.

وهناك العديد من المزايا لتزايد العولمة ليس فقط فيما يتعلق بالسلع والخدمات. وهناك أيضا مزايا للحراك البشري، الذي يساعد بلا شك في التنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. للهجرة القدرة على تغيير حياة الناس والأسر والمجتمعات. المهاجرون مصدر للخبرة والمهارات والثقافة والطاقة التي لا حدود لها وهي ما تجعل البلدان والمجتمعات المضيفة أكثر ثراء وتنوعا. ولهذا السبب نكرر الدعوة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنصرية وكره الأجانب.

ونقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من خلال حملة معا – كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع، التي تحمي حقوق اللاجئين والمهاجرين. كما نؤيد بقوة التنفيذ الفعال لإعلان نيويورك (القرار ١/٧١) ٢٠١٦، الذي يشكل علامة بارزة غير مسبوقة في تعزيز الحوكمة العالمية للهجرة والقانون الدولي للاجئين. ونعتقد اعتقادا راسخا أننا، من خلال الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، سنشيد هيكلا دوليا للباحثين عن حياة أفضل، وفي كثير من الحالات، بعيدا عن الحروب والنزاعات أو الفقر، بوضوح وبساطة.

وتعتقد كولومبيا أن الاتجار غير المشروع بالمهاجرين جريمة تقوض سيادة الدول، وأن المهاجرين الذين يقعون ضحايا لهذه الجريمة لا ينبغي تجريمهم أو التمييز ضدهم بسبب ممارسة حقهم في الهجرة. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالمهاجرين يجب أن تحترم دائما حقوق المهاجرين وتواصل التركيز على مكافحة الشبكات الإجرامية المنخرطة في تلك الجريمة. ونحن واثقون بأن الاتفاق العالمي سوف يساعد على تشجيع النقاش السياسي بشأن تدفقات الهجرة ونطاقها. ونرحب أيضا بإنشاء الفريق المواضيعي لمناقشة الاتجار بالمهاجرين والاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصرة. ستكون تلك نقطة البداية لمعالجة هذه الظواهر على صعيد نصف الكرة الغربي.

شهدت كولومبيا، كبلد، نزاعا مسلحا داخليا أسفر، للأسف، منذ عام ١٩٨٥، عن العديد من الضحايا والمشردين داخليا. ومنذ صدور قانون الضحايا في عام ٢٠١١، اضطلعت الحكومة الوطنية بالمسؤولية عن سد الفجوة بين تقديم المساعدة لضحايا التشرد الداخلي وتحقيق الإدماج الاجتماعي. وعملنا على تصميم وتنفيذ حلول دائمة، مثل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، من خلال وضع سياسات إنمائية مختلفة، بما في ذلك الحصول على السكن والصحة والتعليم والرعاية النفسية والعدالة وتوليد الدخل.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة مشاركتنا في وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين واتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونقدر إسهامات العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومكاتب ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في العمليتين. وإذ نشرع

في وضع هذين الاتفاقين العالميين، أود التفكير بشكل خاص في الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الأزمة في سورية ومسؤولية الدول الأعضاء عن المساعدة في إنهاء المعاناة في سورية.

لقد قتل النزاع في سورية مئات الآلاف من المدنيين. وشرد نصف جميع السوريين من ديارهم، بمن فيهم أكثر من ٥ ملايين، فروا كلاجئين إلى البلدان المجاورة. ورغم النداءات المتعددة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السوريين المحتاجين، تواصل عديد من أطراف النزاع، ولا سيما النظام وداعميه، عرقلة إيصال المعونة إلى المحتاجين في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك الأغذية واللوازم الطبية التي تمس الحاجة إليها. إن الولايات المتحدة، بوصفها جهة مانحة رئيسية للاستجابة الإنسانية، ترى أن ذلك غير مقبول. ونحن بحاجة إلى وقف حقيقي لإطلاق النار وإمكانية إيصال حقيقية للمساعدات الإنسانية في سورية. على جميع الأطراف ذات النفوذ على المقاتلين من كلا الجانبين أن تكفل الامتثال.

ارتكب النظام في سورية، تدعمه روسيا وإيران، فظائع ضد شعبه طيلة أكثر من ست سنوات. ونشعر بالفزع إزاء الهجوم بالأسلحة الكيميائية هذا الأسبوع في سورية، الذي يحمل جميع السمات المميزة لوحشية نظام الأسد. نحن نعلم أن السيد الأسد شت هجوما بالغاز على شعبه من قبل وأن واقعة يوم الثلاثاء الماضي كانت أسوأ هجوم كيميائي في سورية منذ ٢٠١٣. وأي شخص يتسبب بمعاناة كتلك لشعبه مجرم ويجب إخضاعه للمساءلة. وقد أوضح الأسد حتى الآن أنه لا يرغب في المشاركة في عملية سياسية مجدية. لقد زادت إيران وروسيا من جرأته في ساحة المعركة، وفي شباط/فبراير من هذا العام، حمت روسيا نظامه من جزاءات الأمم المتحدة على استخدامه الأسلحة الكيميائية. ونتيجة لهذه الفظائع الأخيرة في خان شيخون، شنت الولايات المتحدة ضربة ضد مطار الشعيرات في سورية. ارتبط هذا الموقع ببرنامج الأسلحة الكيميائية للنظام السوري وارتبط ارتباطا مباشرا بهذا الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية.

وأود أن أتوقف لحظة للتفكير بشأن المؤتمر الذي عقد في بروكسل في وقت سابق هذا الأسبوع، وأن أشكر تلك الدول الأعضاء التي قطعت تعهدات سخية لمساعدة الشعب السوري. وتعتقد الولايات المتحدة أن المساعدة الإنسانية تسهم في الاستقرار، وفي نهاية المطاف، في تعزيز أمننا الجماعي. ولهذا السبب أعلنا في بروكسل عن تقديم أكثر من ٥٦٦ مليون دولار كمساعدة منقذة للحياة لسورية واللاجئين السوريين في المنطقة. وقد قدمت الولايات المتحدة حتى الآن أكثر من ٦,٥ بليون دولار مساعدة إنسانية منذ بدء الأزمة السورية. ويعكس ذلك مدى تعاطف الولايات المتحدة وقيادتها معالجة حجم المعاناة الذي لم يسبق له مثيل في سورية. وسيساعد التمويل أيضا في التخفيف من أثر الأزمة على الحكومات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الختام، تواصل الولايات المتحدة دعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة من أجل سورية. ونواصل الوقوف إلى جانب المبعوث الخاص دي ميستورا فيما يعمل بلا كلل لجمع جميع أطراف النزاع معا للنهوض بحل سياسي. وندعو جميع الدول المتحضرة إلى الانضمام إلينا في السعي إلى إنهاء النزاع المروع في سورية وإنهاء الإرهاب بجميع أشكاله.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تدرك جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية معالجة موضوع بهذه الأهمية لخطة العمل الإنساني – المحنة المأساوية للاجئين والمهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

في عام ٢٠١٦، توفى أو فقد أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص أثناء رحلة عبور البحر المحفوفة بالمخاطر، فوي الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، يبلغ العدد بالفعل حوال ٧٠٠ شخص، على الرغم من اعتماد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة التي يعاني منها اللاجئون والمشردون داخليا والمهاجرون – وهي نتيجة

فرعية للحروب المأساوية، وعدم الاستقرار السياسي، والفقر، والإرهاب وتفشي العنف التي تعاني منها مناطق واسعة من أفريقيا والشرق الأوسط – الذين يحاولون باستماتة، مجازفين بحياتهم ذاتها، الوصول إلى مواقع أكثر أمنا. وتعرب فترويلا عن تضامنها مع الآلاف الذين فقدوا أو قتلوا أثناء رحلة العبور الخطيرة هذه فرارا من حالات النزاع والتهديدات الأخرى.

وكما قلنا في عام ٢٠١٦، عندما أدرج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة، فإننا نعتقد أن تركيز المناقشة على سورية وحدها لمعالجة حالات وفاة واختفاء آلاف المهاجرين وملتمسي اللجوء الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط يبين السياسة الانتقائية، التي تتناقض مع الطابع الواسع ومتعدد الجوانب للموضوع.

وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد تحفظاتنا على أن تستهدف المناقشة بلدا بعينه اعتبار ذلك سبيلا مناسبا لمعالجة هذه المسألة الهامة بصورة شاملة وملائمة.

ووفقا لإحصاءات مختلفة، بما في ذلك تقديرات وكالات الأمم المتحدة بشأن المسألة وتقديرات المنظمة الدولية للهجرة، فإن الرعايا السوريين يشكلون نحو ٢١ في المائة من الوفيات أو حالات الاختفاء التي تقع في البحر الأبيض المتوسط. ونسبة ٧٩ في المائة المتبقية من الضحايا تتألف من مواطني البلدان الشقيقة الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط. وتظهر هذه البيانات أن استخدام طريق البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا ليس اتجاها حصريا في دولة معينة، في هذه الحالة، سورية. ولذلك، فإننا نتساءل لماذا ينبغي أن نركز على بلد منشأ واحد ونقوم بشكل انتقائي باستبعاد النسبة الأكبر من الضحايا، الذين يأتون من دول أخرى.

وكما أعربت فترويلا عن ذلك في مناسبات سابقة، فإننا نعتقد أن الآثار الإنسانية الخطيرة للنزاع السوري يجب معالجتها على وجه الاستعجال، والأسباب التي تؤجج النزاع يجب إزالتها والنزاع يجب إنهاؤه، بما في ذلك الخطط الجغرافية السياسية لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تولي الأسبقية لمصالحها على حساب الحل السياسي الحقيقي للحرب في سورية، وتعززها بصورة مباشرة وغير مباشرة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرفض تسييس المسألة الإنسانية، لأنه يخدم مصلحة القوى التي تؤثر سلبا على الاستقرار في المنطقة، واليوم، تسعى باستخفاف وبأخلاقيات ذات وجهين، إلى أن تصبح حاملة لواء القضية الإنسانية، رغم أنها هي المسؤولة أساسا عن المأساة السورية.

إن فرض الحرب في سورية، مع ما أسفرت عنه من مأساة إنسانية، واقع مخز ينضاف إليه عدم الرغبة في إحراز تقدم حقيقي بشأن حل سياسي. وفي هذا الصدد، نحث على الاستمرار بحسن نية في المهمة الطويلة الأجل المتمثلة في التوصل إلى حل سلمي وشامل ومستدام وحقيقي للنزاع في سورية، يتفق بموجبه جميع أصحاب المصلحة بحسن نية على دعم الدبلوماسية بوصفها أداة مجربة لحل الخلافات وتعزيز الحوار والتفاوض والمصالحة – كل هذا لبلوغ الهدف النهائي والأسمى المتمثل في تحقيق السلام بدون شروط مسبقة واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

ونطلب من جميع أولئك الذين يروجون لزعزعة الاستقرار والحرب أن يضعوا في اعتبارهم أن الزيادة الكبيرة في هذه التدفقات من المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين إلى أوروبا والقارات الأخرى هي نتيجة للظروف الفظيعة المتمثلة في العنف والتمزق الاجتماعي جراء النزاعات والعدوان العسكري في البلدان الجنوب مثل أفغانستان والعراق وليبيا وسورية، وجراء انتشار العنف على نطاق واسع في منطقة الساحل وأفريقيا، حيث يموت رعايا هذه البلدان وهو يقومون برحلات خطيرة محاولين التطلع إلى فرص العيش حياة كريمة وعادلة لأنفسهم وأسرهم، بحثا عن حياة أفضل أو لمجرد الفرار من معاناة الحرب والعنف المفرط والإرهاب.

ونرى بجزع كيف أن هؤلاء البشر، بالإضافة إلى ما معاناتهم جراء العيش في بيئة يسودها النزاع والتهديد، عندما ينهون هذه الرحلات ويصلون إلى القارات الأخرى، يتعرض الكثير منهم للمعاملة اللاإنسانية والوصم والذم بسبب أصلهم أو دينهم أو مركزهم الإثني. ونشهد كيف أن الخطاب العام في كثير من البلدان في أوروبا وأمريكا ما زال متسما بكره الأجانب والعنصرية والتعصب، مما يتسبب في التميز وأعمال العنف ضد المهاجرين وملتمسي اللجوء، وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى إضعاف الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه أمر غير أخلاقي ينم عن نفاق شديد أن الذين يروجون لزعزعة الاستقرار والأزمات لا يستجيبون باستخدام القانون الدولي مع إيلاء الاهتمام والعناية الواجبين للزيادة الكبيرة في هذه التدفقات من ملتمسي اللجوء.

وفي الختام، ترى فنزويلا أن إدارة هذه المسألة ينبغي أن تركز على احترام الكرامة وجميع حقوق الإنسان، وينبغي الابتعاد عن أي رؤية أيديولوجية تتسم بالعنصرية والإقصاء وكراهية الأجانب والتمييز ضد الذين يسعون إلى الحفاظ على سلامتهم، والسعي إلى فرص العيش حياة أفضل وحماية أنفسهم من أخطار الحرب. وليس ببناء الجدران أو بإضفاء الطابع الأمني على المسألة، ولا بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، سنعالج الأسباب الكامنة وراء تدفق ملتمسي اللجوء واللاجئين إلى مناطق مختلفة، التي تتفاقم بسبب العواقب الإنسانية الكبيرة الناجمة عن الترويج للحرب مهما كان الثمن وعدم الاستعداد للتوصل إلى حلول سياسية حقيقية.

ويود بلدنا أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهو أمر ندينه ويجب التحقيق فيها. لكننا نرفض وندين الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن، عندما قامت بقصف الجمهورية العربية السورية. وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذا النزاع إلى التحلي بالحكمة. ونطالبهم بأن يتصرفوا في إطار تعددية الأطراف ويمتنعوا عن إثارة أوجه التصعيد العسكري التي تزيل فرص إيجاد حلول سياسية للنزاع الحالي.

فقد أثبت التاريخ أن العمل الانفرادي غير فعال ولا يؤدي إلا إلى المزيد من الخراب والهمجية. ويجب على العالم أن يحرز التقدم على مسار تعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة بوصفه السبيل المستدام الوحيد لحل النزاعات التي تهدد السلم والأمن العالميين، على أمل ألا يتم بعد الآن تدمير أي شعب أو إجباره على النزوح.

السيد كلامفيرزوس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): باعتبار اليونان بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي يع في الخطوط الأمامية، فإنها ترحب بتبادل الآراء اليوم لزيادة الوعي العالمي بمآسي الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على ملتمسي اللجوء السوريين. وتؤيد اليونان البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تؤكد على ما يلي من وجهة نظرها الوطنية.

ما برح احترام الحقوق والكرامة والآمال المشروعة لمن أجبروا على الفرار من ديارهم يشكل أولويتنا الرئيسية. ووفقا لآخر بيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، فإن اليونان استقبلت في ٢٠١٦ أكبر عدد من ملتمسي اللجوء عن كل مليون من سكانها وأكبر عدد خام بعد ألمانيا. و ٨٢ في المائة تقريبا من طالبي اللجوء هؤلاء سوريون.

ومنذ تدفق المهاجرين واللاجئين في عام ٢٠١٥، حققت اليونان تقدما استثنائيا في تطوير قدراتها على الاستقبال وإنشاء نظام للجوء تشغيلي على نحو تام. كما تم تأكيده بالفعل في بيان الاتحاد الأوروبي، فإن عدد عمليات العبور من تركيا إلى اليونان قد خُفض بشكل كبير لكن لم يتم وقفها بالكامل. وفي الوقت نفسه، حدث انخفاض هائل في عدد الوفيات في بحر إيجه. والبيان المشترك للاتحاد الأوروبي وتركيا يثمر بالفعل نتائج ملموسة على الرغم من الظروف الصعبة، وينبغي أن

يستمر تنفيذه من جانب جميع الأطراف. ومع ذلك، ينبغي أن نظل متيقظين لأن التدفقات عن طريق شرقي البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من تناقصها، لم تتوقف. وللأسف الشديد، يتواصل النزاع في سورية.

والتحديات الراهنة تتجاوز مسألة اللاجئين السوريين، وما زالت ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القانونية تحديا كبيرا. وفي هذا السياق، نؤيد الإجراءات المتخذة مؤخرا في الاتحاد الأوروبي في مجال الشراكة والتعاون مع بلدان المنشأ وبلدان العبور الثالثة. ونعتقد أن لإطار الشراكة الجديدة للهجرة أهمية بالغة، لأن التعاون مع البلدان الثالثة وتقديم المساعدة إليها هما مفتاح وقف الهجرة وإدارتها. ونؤيد أيضا بقوة خطة عمل فاليتا بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفارقة في إطار جهد لتعزيز التعاون مع بلدان المنشأ والعبور الثالثة ومعالجة التحديات والفرص التي تنطوي عليها الهجرة.

ويجب أن تكون الهجرة القانونية والمنظمة الآن مدعومة بزيادة في عدد الأشخاص الذين يتم استقبالهم مباشرة من مراكز الاستقبال في بلدان ثالثة. فمن شأن ذلك أن يساعد على منع المزيد من الخسائر في الأرواح ويضمن دخولا واستقبالا آمنا وقانونيا ومنظما للاجئين في الاتحاد الأوروبي. كما أن تعزيز برنامج إعادة التوطين، بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيوجه ضربة حاسمة لشبكات التهريب والاتجار بالبشر. وكما أكد القادة في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن الهجرة مسألة عالمية بعواقب سياسية واجتماعية وإنسانية واقتصادية وعواقب على حقوق الإنسان. ولذلك السبب، ينبغي أن يوجه أعمالنا في الأيام المقبلة تعاون وثيق ومنسق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

طلب عدة ممثلين أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. فهل لي أن أذكّر الأعضاء بأنّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقّ الردّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيدة الشربجي (الجمهورية العربية السورية): يستهجن وفد بلدي، بداية، محاولة ممثلة الوفد الأمريكي استثمار هذا المنبر من أجل تبرير العدوان الجائر والسافر للولايات المتحدة على سورية، رغم أن هذا العدوان يتناقض مع مقاصد ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة، ومع دورها كعضو دائم في مجلس الأمن. إن هذا العدوان، لا يعدو كونه تصرفا أرعن غير مسؤول ولا ينم إلا عن قصر نظر وضيق أفق وانجرار ساذج وراء حملة وهمية دعائية كاذبة. ولا يحتاج الهدف الحقيقي للعدوان الأمريكي إلى الكثير من التوضيح، فهو يصب مباشرة في مصلحة الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيمي داعش وجبهة النصرة.

عندما تدين سورية استخدام السلاح الكيميائي، فإننا ندين كل من يستخدمه، من أي جهة كانت. وأؤكد مرة أخرى أن الجيش العربي السوري، لم ولن يستخدم هذا النوع من الأسلحة حتى ضد الإرهابيين الذين يستهدفون شعبنا يوميا. وحكومة الجمهورية العربية السورية ترفض رفضا تاما تزوير الحقائق وفبركة الاتهامات، وتؤكد استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها الدولية، وفي حربها على الإرهاب، التي لم ولن تتوقف تحت تأثير أي ابتزاز سياسي أو إعلامي أو استغلال رخيص لدماء الأبرياء في سورية.

أما بالنسبة لممثل وفد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يبدو أنه يعتقد أن لجوءه لفنون الكذب والوقاحة قد ينسي الآخرين حقيقة إسرائيل أو قد يخفي الوجه البشع لأسوأ احتلال عرفته البشرية. كما يستغرب وفد بلدي ما قاله ممثل وفد السلطة القائمة بالاحتلال، حول حساسية إسرائيل تجاه تزايد

أعداد المهاجرين واللاجئين. إذا كان هو قد نسي أن إرهاب العصابات الصهيونية والدولة الإسرائيلية تسبب في تهجير ولجوء ملايين الفلسطينيين ومئات الآلاف من السوريين، فإننا نؤكد له أننا لم ولن ننسى حقيقة أن الاحتلال جريمة مستمرة ضد الإنسانية. أما بالنسبة للجرحى الذين تقدم لهم إسرائيل الرعاية الطبية، فقد بات من المعروف للجميع أن معظم هؤلاء ما هم إلى عناصر في الجماعات الإرهابية المسلحة التي قدمت وتقدم لها إسرائيل الدعم اللوجستي والناري والطبي.

إن المستفيد الأساسي من كل ما يجري في سورية اليوم هو إسرائيل، وبما أن ممثل الوفد الإسرائيلي يدعي الحرص، كذبا، على مصلحة الشعب السوري ويذرف دموع التماسيح، فلماذا لا تنسحب قوات الاحتلال التي يمثلها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، لكي يتمكن أكثر من نصف مليون مواطن سوري من أبناء الجولان السوري المحتل من العودة إلى أراضيهم وبلداتهم؟

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالبيان المقلق الذي ألقته ممثلة الولايات المتحدة.

إن الضربات الأمريكية على سورية في ليلة ٧ مسيان/أبريل تشكل انتهاكا للقانون الدولي وهي عمل عدواني واضح ضد دولة ذات سيادة. وموقف حكومتي واضح. فاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق في أي ظروف كانت. وينبغي للمأساة في خان شيخون أن تكون موضوع تحقيقات دقيقة وموضوعية. غير أن الولايات المتحدة قامت فقط باستعراض للقوة، من غير أن تتريث لمعرفة ما حدث، ضد بلد يكابد في مكافحة الإرهاب الدولي.

وروسيا، كما يعلم الجميع، توفر دعما للحكومة السورية في كفاحها ضد الإرهاب الدولي. والولايات المتحدة تتصرف كما لو أنها لم تفهم بعض الأمور البديهية. فقد أغمضت عينيها عن استخدام الأسلحة الكيميائية في العراق، التي أبلغت عنها سلطات البلد رسميا. لقد تجاهلت الاستخدام الموثق للأسلحة الكيميائية من جانب الإرهابيين في حلب. ولا يعمل ذلك إلا على تشجيع وتعزيز الإرهاب الدولي، الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الهجمات باستخدام أسلحة دمار شامل من هذا القبيل. وهي كذلك محاولة لصرف انتباه العالم عن ما يحدث في الموصل، حيث مات مئات المدنيين وأصبح مئات الآلاف منهم لاجئين، مما تسبب في مأساة إنسانية متزايدة – وكل ذلك نتيجة جزئية لإجراءات التحالف الذي تقوده أمريكا.

السيد عمير (إسرائيل): لن أرد على اتهامات الممثلة السورية لعدة أسباب.

أولها أن كلام النظام الأسدي لا يستحق الرد، فهو كلام لا يقنع حتى قائله. كلام النظام الضعيف أخلاقيا وإنسانيا، نظام المخابرات، نظام التفرقة الطائفية في سورية وخارجها، نظام التجويع، نظام جعل شعبه يأكل أوراق الشجر. نظام احترف إلقاء البراميل المتفجرة على أبناء شعبه، نظام القمع والشبيحة، نظام المجازر والوحشية.

لم أرد الرد، لأننا عادة ما نستعمل حق الرد للدفاع عن دولتنا في وجه اتهامات الآخرين، ولكن اليوم، لن أدافع عن دولة إسرائيل. إسرائيل دولة ديمقراطية قوية ومتطورة، وليست بحاجة إلى أن أدافع عنها اليوم. فليسمح لي السيد الرئيس أن استغل حق الرد لأقول لها بالنيابة عن الملايين الذين هم بحاجة إلى من يدافع عنهم. ما يحدث في سورية هو أسوأ مأساة إنسانية في تاريخ الشرق الأوسط. لقد صرخ شبيحة النظام مرارا وتكرارا ”الأسد أو نحرق البلد“. وفعلا حرقوا البلد. حرقوا الأخضر واليابس، حرقوا الأرض وأهلها. قرابة نصف مليون قتيل وملايين اللاجئين. متى سيتوقف هذا الجنون وهذه الوحشية الممنهجة؟

السيدة شورباجي (الجمهورية العربية السورية): بالفعل، قد يكون ممثل السلطة القائمة بالاحتلال لديه حق بأن الرد لا يكون على الاتهامات التي توجه إلى إسرائيل، لأن إسرائيل لا توجه إليها اتهامات وإنما نحن نتحدث عن حقائق.

الدولة الديمقراطية التي يتحدث عنها مندوب السلطة القائمة بالاحتلال هي مجرد سلطة قائمة بالاحتلال ترتكب يوميا جرائم جديدة تضاف إلى قائمة الجرائم المستمر بحق الشعب الفلسطيني والسوري. وهذه حقائق معروفة لا تحتاج إلى تأكيد ولا إلى توضيح. والعدالة الدولية تقتضي أن تلزم سلطات الاحتلال بالانسحاب من كل شبر تحتله من أراضينا وأن تعيد الحقوق إلى أصحاب الحق الشرعيين. والمجتمع الدولي مُطالب بمحاسبة سلطات الاحتلال هذه عن كل الجرائم التي ارتكبتها وما زال ترتكبها بحق أهلنا في الجولان السوري بشكل خاص، وبحق وسرية بشكل عام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.